

29

تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
-الجزائر-

العدد التاسع والعشرون - فيفري 2007

مجلس الأمة

بهد التجديد النضالي :

انتخاب رئيس المجلس
بالإجماع ..



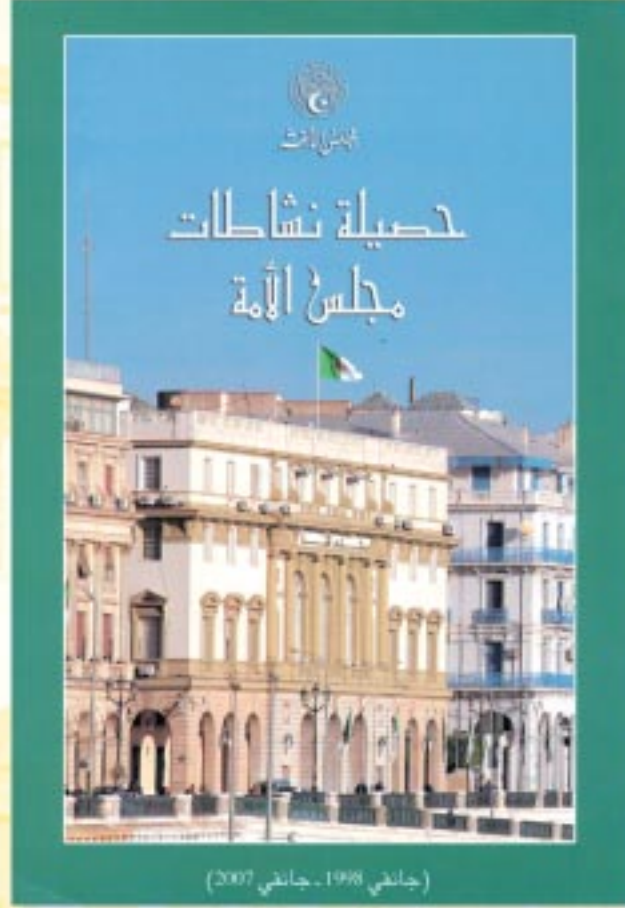
المجلس التشريعي الفلسطيني:
يبارك أول حكومة وحدة وطنية

.. وتنصيب نواب الرئيس
ومكاتب اللجان

المصالح الإدارية:
روح العمل الجماعي وتثمين المبادرة

مجلس الأمة

الحصيلة الكاملة .. أو الوثيقة المرجع 2007 - 1998



السياسة العامة وأخيرا المهام الاستطلاعية.
الباب الثاني يتمثل في النشاط العام لمجلس الأمة وقد
تضمن ثلاث فصول :

الأول نشاط تواصل مجلس الأمة مع المجتمع المدني
وذلك عن طريق المحاضرات والندوات ، الأيام
الدراسية ، الملتقيات ، الأبواب المفتوحة ، اليوم
البرلماني للطفل....

وتضمن الثاني النشاط البرلماني الخارجي كما
خصص الفصل الثالث للنشاط الإداري والإسناد حيث
تضمن تنظيم المصالح الإدارية والتقنية ، تامين
الموارد البشرية ، توفير وسائل دعم العمل التشريعي ،
الوسائل التقنية والتهيئة والترميم.

بصفة عامة يعتبر هذا الإصدار مرجعا هاما يستطيع
المستعين به أن يطلع على كل صغيرة وكبيرة تتعلق
بنشاط مؤسسة دستورية هامة كمجلس الأمة.

صدرت حصيلة نشاطات المجلس الكاملة منذ تنصيبه
1998 - 2007 وقد تضمنت هذه الحصيلة التي تعتبر
تحيينا للوثيقة الصادرة سنة 2004 للنشاط التشريعي
والرقابي والنشاط البرلماني العام لمجلس الأمة إلى
غاية جانفي 2007.

ففيما يتعلق بالنشاط التشريعي فقد جاء في علي
محورين الأول دراسة النصوص القانونية والمصادقة
عليها كل حسب القطاعات كالعادلة الاقتصاد أو
الدفاع...

و الثاني فقد تضمنت الجلسات الخاصة التي يعقدها
المجلس كجلسة انتخاب رئيس المجلس و جلسات
القرعة والتجديد النصفي لجلسات البرلمان المنعقد
بغرفتيه، الجلسات المغلقة ، جلسة تزكية الدستور.

الفصل الثاني من الباب الأول اعتنى بالنشاط الرقابي
للمجلس الذي يكون إما عن طريق الأسئلة الشفهية
والكتابية أو عن طريق جلسات الاستماع إلى أعضاء
الحكومة عرض و مناقشة برامج الحكومة وبيانات

في هذا العدد

4 كلمة رئيس مجلس الأمة
في اختتام دورة الخريف 2006
رئيس المجلس يقف عند الحصيلة العامة
ويرسم أهم محطات النشاط التشريعي والبرلماني

04

08 التجديد النصفي الثالث لأعضاء مجلس الأمة
دق الملكية المقاربة
من هاجس الغموض .. إلى التمكين والإستقرار

08

12 التماونيات الجديدة ..
هل ستغري ذوي الدخل المحدود؟

15 استقبالات

16 بوجمة صويلح، رئيس لجنة الشؤون الخارجية
والتعاون الدولي والجايلة الجزائرية في الخارج
اتصال واستماع

ماهي
أولوياتهم
ضلال
المصلحة
البرلمانية؟

16 ميلود حبشي، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية
المهمة .. تتواصل محليا

17 فريد هباز، رئيس المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم:
"لا عطلة برلمانية في القماموس"

16

17 قائد الشارف
النائب لا يقول: "إنني في عطلة"

18 النشاط الخارجي

19 رئيس المجلس وأعضاء المكتب يجتمعون بطاقم الإدارة
دعوة إلى روح العمل الجماعي .. وإلى المبادرة والابتكار ..

19

20 إسناد إداري فعال لمهام أعضاء المجلس ..
وتكفل تدريجي بتأهيل وترقية المصالح الإدارية والتقنية

23 متابعات
"علاقة البرلمان بالصحافة: الأدوات والتقنيات"

24 المذاهب الإسلامية
سبل التقارب .. وأخطار الإقصاء

26 نقاش مؤسساتي / المجلس الوطني
الاقتصادي والاجتماعي
التنمية والحوكمة الراشد

26

28 المدار البرلماني

31 إصدارات



دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي
السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب
مستشارا التحرير
عمار بخوش
نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير
أمال غيبوب
كريمة بنود
شهرزاد لورقبوي
بكار بنت طاعة الله

الصور: المصلحة التقنية
لمجلس الأمة
سيد أحمد زايا
عمبروش قط

الخراج:
عبد الرحمن بوشايب

الطباعة: المؤسسة الوطنية للنشر
والإشهار - (ANEP) روية
ر.ت.م.د. : 2641 - 1112
الايداع القانوني رقم: 98 - 1223
العنوان: 07 شارع زيغود يوسف
الهاتف: 021 74 60 59
الفاكس: 021 74 60 83
البريد الإلكتروني:
revue@majliselouma.dz

رئيس المجلس يقف عند الحصيلة العامة ويرس



يتجدد الأعضاء .. وتتواصل العهدة

من أيام معدودات إلتحق بهذه الهيئة الموقرة نصف أعضائها... بعضهم جاؤوا بعد نيلهم ثقة مستحقة من نظرائهم على مستوى المجالس البلدية والولائية،

والبعض الآخر أتوا بعد حصولهم على ثقة فخامة رئيس الجمهورية طبقا لأحكام الدستور...

مرة أخرى، بودي أن أجدد للزملاء الجدد التهنية وأعبر لهم عن الترحيب ضمن عائلة مجلس الأمة التي هي من الآن فصاعداً عائلتهم...

المناسبة المتاحة أمامي تعطيني الإمكانية لكي أقول أيضاً أنه من أيام أنهى نصف أعضاء الهيئة عهدتهم. بهذه المناسبة أود أن أسجل -من باب الأمانة- بعض الشهادات عن عمل هؤلاء الذين وإياهم عملنا طيلة الفترة، وبفضلهم ومعهم حققنا للهيئة وللبلاد نتائج عمل (أعتقد صادقاً) أنها كانت مشرفة...

سواء على الصعيد التشريعي أو على صعيد الأداء البرلماني أو حتى على المستوى السياسي.

هذه الحقيقة هي التي تدفعني اليوم إلى الاعتراف أمامكم بالجهد الذي بذلته كل واحدة وكل واحد خلال الفترة،

فلهم منا جميعاً كل الشكر وكل التقدير وكل العرفان، وأمام هذه السانحة أود أن أقول لهم أيضاً أن هذه الهيئة سوف تبقى معترزة بعملهم وبانتمائهم.

تراكم التجربة .. أساس النجاح والفعالية

دورة الخريف هذه مثل سابقتها عرفت نشاطا مكثفا في كافة المستويات التشريعية والرقابية والبرلمانية وهي تزامنت مع عدد هام من التطورات عرفت الساحة الوطنية والدولية وفي هذه التطورات لم يكن أعضاء مجلس الأمة بعيدين عنها إما بصفتهم أعضاء في الهيئة أو فاعلين ضمن العائلات السياسية الممثلين لها...

في هذه الكلمة لن أتحدث تفصيلا عن كامل النشاطات التي قامت بها الهيئة خلال الفترة أو الدورة لأن بعضها متضمن في التقرير الموزع عليكم والذي يستعرض حصيلة مجلس الأمة وهو ينهي سنته التاسعة، غير أنني أكتفي بالقول فقط بأن الدورة الحالية شارك في تحقيق نتيجتها أعضاء غادروا الهيئة لنهاية عهدتهم فيها وأعضاء جدد التحقوا بالهيئة وشاركوا رمزياً في حصيلة عمل الدورة وهو ما يؤكد ما قلناه من قليل عن مجلس الأمة وعن تحقيقه لاستمرارية المؤسسة البرلمانية...

في الكلمة التي ألقيتها أمامكم اليوم، سوف أحصر كلامي في تسجيل بعض الملاحظات وتعداد الانطباعات وذكر بعض الوقائع وتقديم بعض الأحكام عن الفترة التي من أسابيع قليلة انقضت، وفيها أقول:

ذكر رئيس المجلس أن اختتام الدورة الخريفية لهذه السنة يتميز بطابع خاص، فهو يتزامن مع التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة، ويتزامن مع انتهاء الفترة التشريعية الثالثة.

وإن اختتام الدورة بقدر ما هو محطة لنهاية مطاف فترة فهو محطة لانطلاق أخرى... وهذا... إن دل على شيء فإنما يدل على ذلك التمايز ما بين الفترة التشريعية (التي تتجدد في ثلاث سنوات) وعهدة التمثيل الممنوحة لأعضائها (والتي تدوم ست سنوات). إنه اختلاف كرسه عمدا

الدستور... ويميز بموجبه بين مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني، حيث حدد تجديد أعضائه كل خمس سنوات في حين ضبط عملية التغيير في مجلس الأمة في نصف العدد وكل ثلاث سنوات بغرض تحقيق الاستمرارية للهيئة وعدم الانقطاع فيها.

واستنتج السيد عبر القادر بن صالح أن في هذه الممارسة وفي هذا الفهم لضمون الدستور ما يدعونا إلى القول أن عهدة مجلس الأمة لا نهاية لها... في حين أن الأعضاء الذين من خلال تغييرهم المتدرج يضمون التواصل والاستمرارية للهيئة، الأمر الذي يوفر استقرارا وديمومة البرلمان، ويجول دون وقوع القطيعة العادية في الهيئة...

1 - أن أعضاء مجلس الأمة خلال الفترة بذلوا جهوداً قيمة مكنت (بالرغم من قصر المدة) من ترسيخ قواعد عمل جديدة وناجعة في الممارسة البرلمانية وهي مكنت مجلس الأمة بشكل خاص والبرلمان بشكل عام من تأدية مهامه الدستورية بكامل المسؤولية...

2 - خلال الفترة، فكر أعضاء مجلس الأمة سوياً وناقشوا معا وعملوا بالتكامل وصادقوا على نصوص قانونية أساسية، وتبنوا مواقف شرفت (في اعتقادنا) المؤسسة، بل هي شرفت البلاد...

3 - لقد ساهموا معاً في إرساء السمعة والمكانة الخاصة بهذه الغرفة البرلمانية الهامة... وإننا نعتقد، سيداتي سادتي، أن ذلك ما كان ليحقق لو لا الحكمة والرزانة والموضوعية التي تحلى بها كل واحد وكل واحدة إنتمى للهيئة...

ومن المؤكد أيضاً أنه بفضل رصيد عمل وتجربة الجميع وجهود الجميع، تحقق للبلاد ترسانة ضخمة من النصوص القانونية شملت اختصاصاتها جل المجالات... وبفضل هذه النتيجة... أضحى مجلس الأمة مؤسسة دستورية أساسية في البلاد، مؤسسة سخرت جهدها لصناعة القوانين وممارسة أعمال الرقابة وهي بفضل حنكة أعضائها استطاعت أن تحتل موقعها كقوة توازن في البناء المؤسساتي للبلاد لا يشك أحد في جدواه...

4 - وهنا بودي، التنويه بروح المسؤولية العالية التي تحلى بها كافة أعضاء المجلس أثناء عملية المصادقة على النصوص القانونية وأسجل باعتراز الكيفية التي بواسطتها واجه أعضاء مجلس الأمة الإشكالات التي كانت تعترضهم بين الحين والآخر...

لقد ظل الأعضاء خلال الفترة يرفضون الغلو والتطرف،

مهم محطات النشاط التشريعي والبرلماني

فاعلون وشركاء في المؤتمرات والندوات

ب - ... من النشاطات التي أداها البرلمانون خلال الفترة الماضية يمكن التوقف عند باب النشاط الخارجي للقول بأن مجلس الأمة قام بدور مُقدَّر وهو تحرك تحركاً مفيداً سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف...

وهذا الدور النشط لم يأت من مجرد كون المجلس أصبح عضواً مشاركاً بل أيضاً من كونه أصبح - في كثير من المرات - عنصراً مؤثراً في القرار على مستوى الهيئات البرلمانية القارية، الجهوية أو العالمية. ولقد كان من نتيجة هذا التحرك وهذا النشاط أن وُفق المجلس في إقامة علاقات جيدة مع العديد من المجالس المماثلة في العالم، وأنشأ جمعيات صداقة أو أخوة مع أخرى...

وبالتعاون مع المجلس الشعبي الوطني وُفق مجلس الأمة في تنظيم وترؤس منظمات ومؤتمرات وندوات برلمانية إقليمية ودولية ناجحة سواء في الإطار العربي أو الإفريقي.

سئمضي في برنامج النشاط الثقافي إلى الأهم والأرقى

خلال هذه الفترة سعى مجلس الأمة عبر الندوات والأيام الدراسية... إلى تشجيع الحوار الهادف وترقية وترسيخ الثقافة البرلمانية. وهو فتح أبواب المجلس - واسعة - على المجتمع.

ولقد وفر المجلس في هذا السياق، فضاءات للتعبير دعا لها مسؤولين سياسيين كبار ومتقنين ومختصين مشهود لهم بالكفاءة والافتداز... ولقد لقيت هذه النشاطات الترحيب والاستحسان لدى فئات عريضة من رجالات الفكر والثقافة وممثلي المجتمع المدني لدينا وفي الخارج، لما عالجت فيه من مواضيع متنوعة وهامة...

ولقد أصبحت هذه الفضاءات مكاناً للاستلهام والتعبير وهي تناولت مواضيع مختلفة نذكر منها موضوع تنامي مفهوم الدفاع المدني، أو القانون البنكي، كما هي عالجت مواضيع ذات صلة بالبيئة وأخرى بموضوع زرع الأعضاء البشرية وموقف الدين منها، وكذا إشكالية التواصل بين البرلمان والمحيط من خلال ورشات للحوار والتفكير حول البرلمان وعلاقته بكل من وسائل الإعلام، والمجتمع المدني... وفي كل ذلك تبقى الأيام الدراسية التي نظمتها لجنة الدفاع الوطني في مجلس الأمة واحدة من النشاطات التي ميزت مجلس الأمة عن غيرها لما أتت به هذه الأيام الدراسية من نتائج إيجابية وكفاءة المقاييس...

إننا ننهنز المناسبة المتاحة أمامنا لكي ندعو إلى ضرورة مواصلة هذا الإطار على طباعة وإصدار مضمون كل تلك الفعاليات في كتيبات ووزعها على المكتبات والجامعات والهيئات الوطنية والأجنبية قصد تعميم الفائدة.

وأنا أستعرض النشاط الفكري وأتحدث عن موضوع تعميم وترسيخ الثقافة البرلمانية لا يمكنني أن أمر مرور الكرام دون



ويضعون باستمرار " (نصب أعينهم) " مصلحة المواطنين والوطن. فيشددون في التوصيات التي يقدمونها على تلك التي تساعد على التطبيق الحسن لمضمون النصوص المصادق عليها...

...لم ينساقوا وراء الكليشيات (التي يسعى البعض لإصاقها) بالممارسة الديمقراطية... وفي كل مرة كانوا يتخذون القرارات المسؤولة التي تراعي الصالح العام قبل أي شيء آخر.

التنسيق والتكامل يظلان أساساً وقاعدة ذهبية

لقد قام مجلس الأمة بنشاطات كثيفة ومتنوعة :

أ - فعلى صعيد الرقابة البرلمانية، لعب مجلس الأمة دوره، بل هو اجتهد في استعمال هذه الصلاحية الدستورية ووضعها حيز التطبيق. ويكتير من المرونة أدى أعضاؤه دورهم أيضاً... واستعملوا آلية الأسئلة الشفهية والكتابية استعمالاً يمكن القول أنه كان مرضياً... كما أنهم عملوا خلال الفترة ولنفس الغاية على إرسال وفود برلمانية إلى الجزائر العميقة قصد المعاينة الميدانية لعمل الحكومة.

ولللإنصاف أقول إن الحكومة ساعدت كثيراً في إنجاح هذا الشكل من أشكال العمل الرقابي البرلماني...

وطيلة الفترة وجد مجلس الأمة لدى الولاية والمسؤولين المحليين التعاون المطلوب.

... ولقد أعطت تلك الزيارات الفرصة لهيئتنا لتقديم إسهامات قيمة وطرح وجهات نظر بناءة قدمتها في كل مرة إلى الجهات المعنية قصد الدراسة أو التكفل...

لابد من النظرة النقدية التقييمية لإحراز التقدم نحو الأفضل

أعلم أن بعضكم يتساءل ويقول لماذا أتينا بهذه المعطيات وجلبها نعرفها؟ بل أننا ساهمنا في تحقيقها؟...

غير أنني أقول أن الإتيان بهذه المعطيات جاء في الواقع لأن المناسبة تحتم ذلك... ولأن هناك إخوانا لنا جدداً التحقوا بالهيئة ولا بد لهم أن يعلموا:

– أنهم لا ينطلقون في عملهم من العدم،

– وأن المناسبة تحتم علينا التذكير بحجم العمل الذي حققه من إنتمى للهيئة...

... غير أنني أود خاصة التأكيد على أنني استعرضت بعض النشاطات لكي أصل من خلالها إلى إعطاء بعض الأحكام عن التجربة وأقترح بعض التصورات تتعلق بما يتوجب علينا مواصلة نهجه أو اقتراح صيغ العمل في إطاره...

وفيها أقول:

1 – أن محصلة الجهد خلال الفترة كانت عموماً إيجابية... وما يمكن قوله في هذا الإطار هو أن المؤسسة على الرغم من حداثة نشأتها استطاعت أن تركز أقدامها على الأرض الصلبة وأنها اليوم تمتلك رصيماً وتجربة يرشحانها لأن تقوم بدور أكبر وبنوعية أداء أحسن...

2 – إن مناخ العمل الذي ساد الفترة السابقة وبين العائلات السياسية كان في جملته إيجابياً... بودنا أن ننوه بالروح التي سادت الفترة ونتمنى أن يتواصل ذلك المناخ ويتعزز...

3 – لقد كانت تجربة الفترة غنية في دروسها ولقد تعاوننا تعاوناً تاماً مع الهيئة التنفيذية وأثبتنا لها بأن غايتها ليست العرقلة وإنما هي البناء وأكدنا لها أيضاً بأننا نريد أن نعمل مع بعضها وليس ضد بعضها وأن هذا الأسلوب في الأداء قد ولد الثقة لدى الطرفين. لذا فإننا نحرص على تثمينه لكننا خاصة نريد تطويره وتحسينه بما فيه خير هيئتنا وخير مؤسسات الدولة ومصحة البلاد...

4 – تعاوننا مع المجلس الشعبي الوطني كان هو الآخر جيداً، غير أننا نتطلع إلى تعاون أكبر، لأن حجم وتيرة العمل التي تنتظرنا (سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي) هي كبيرة وهو الأمر الذي يحتم علينا ضرورة تكثيف وتوسيع التنسيق حتى نتغلب على مختلف التحديات التي قد تواجهنا.

5 – لقد وفق مجلس الأمة خلال الفترة في التفتح على المجتمع وسعى إلى ترقية الثقافة البرلمانية وفي هذا المجال فإننا سوف نعمل على السير في نفس النهج ونكثف وتيرته وننوع أوجهه...

إننا نود بهذه المناسبة أن نؤكد على استعدادنا لمواصلة التوجه وتعميق الصلة مع كافة المؤسسات الدستورية للبلاد ونفتح أبواب المجلس واسعة أمامها لكي نطور النقاش ونتعاون على تذليل المصاعب التي تواجه البلاد وبنفس الروح سوف نعمل مع مكونات المجتمع المدني... وسوف نعمل أيضاً على أن يكون منبر مجلس الأمة واحداً من المنابر التي تغذي الساحة الفكرية بالمفيد والنافع من الأفكار أين جاءت هذه الأفكار من داخل الوطن أو خارجه...



الحديث عن مجلتي "الفكر البرلماني" و"مجلس الأمة"، وما قامت به هاتان النشيتان من إسهامات واضحة للتعريف بمجلس الأمة وتعميم وتعميق الفهم حول العمل التشريعي والقانوني عموماً في بلادنا... وباعتراف الجميع فإن هاتين النشيتين سدت فراغاً كبيراً كان موجوداً في الساحة الوطنية... وهي تواصل دورها إلى الآن...

... لقد طور مجلس الأمة مصادره التوثيقية والمعرفية بفضل مكتبته التي – في فترة قياسية – زودها بمؤلفات قيمة وفي مختلف التخصصات... وفي كل هذا ينفرد مجلس الأمة في مجال استعمال المعلوماتية هو استحدثاته المكتبة الافتراضية، وهو سيعمل مستقبلاً على تعميم ثقافة المعلوماتية على نطاق واسع ضمن الهيئة ومع أعضاء الهيئة ويعتبرها واحدة من أولوياته...

وطيلة الفترة اعتمد مجلس الأمة مع إطاراته وموظفيه سياسة تكوينية طموحة كما هو بعث بالعديد من هؤلاء في دورات تربصية قصيرة أو متوسطة المدى إلى الخارج، وقد عادت هذه الإطارات بخبرات قيمة استفادت وتستفيد الهيئة منها...

طيلة الفترة تعاون مجلس الأمة مع كل المؤسسات والهيئات الوطنية... وقد نسق بشكل خاص مع المجلس الشعبي الوطني والحكومة، وقد حقق هذا التعاون نتائج إيجابية ذكرنا بعضها.

وقفة ترحم .. واجب العرفان

وأنا أتحدث عن النتائج المحققة ومساهمة كل واحد فيها ينصرف ذهني إلى الزملاء الذين عملوا معنا وتركوا بصماتهم واضحة في سجل هيئتنا. إلى أخينا المجاهد محمد الشريف مساعدي، إلى أخينا عبد الحميد لطرش الذي من أيام غادرنا، إلى الحاج موسى أخاموخ الرجل العملاق الذي من أعماق الصحراء كان يطل علينا، إلى الأخت المجاهدة بدرية عمامرة، إلى صالح بوبنيدر، وآخرين... إلى هؤلاء نتوجه بأفكارنا وقلوبنا وندعو لهم بالرحمة والمغفرة، ونقول لهم أن الهيئة سوف تبقى دائماً مدينة لهم... وأن ذكراهم سوف تكون دائماً ملازمة لنا كافة...

6 - إننا نلاحظ أن التشكيلة الجديدة لأعضاء مجلس الأمة قد طمّعت المجلس بخبرات جديدة... فقد تعزز حقاً بوجود نوعي واضح... وإننا نعتقد أن هذا الوجود سوف ينعكس إيجابياً على أداء الهيئة ويثري عملها ويعزز - من دون شك - الممارسة الديمقراطية فيها...

- المعارضة ضمن الهيئة حافظت على موقعها ووزنها، وإننا بهذه المناسبة نود صادقين بأن تسهم هذه الأخيرة في إثراء وتعميق النقاش لأن الحقيقة تتوضح - كما تعلمون - دائماً بوجود الرأي والرأي الآخر.

7 - خلال الفترة الماضية قیل الكثير عن محدودية صلاحيات مجلس الأمة... ومهما كانت الآراء والقراءات فإن ذلك لم يمنعنا في التحرك ومن العمل...

... صحيح أن القانون بقي ساكناً عن بعض الجوانب - الخاصة بعمل الهيئة - كان يفترض فيه أن يتطرق لها ويوضح إطارها ويذكر حدودها...

... أو أن المؤسس الدستوري ارتأى عدم الإتيان ببعض (الأحكام) لاعتبارات نتفهمها لكن ذلك لم يمنع الهيئة من التحرك ومن العمل وهو لم يحل دون اجتهادها... ولم يحصل في يوم من الأيام أن وجدنا أحداً يقول لنا لماذا أنتم تعملون في هذا الميدان أو ذلك. ساءلنا الحكومة وتحركنا ميدانياً في ربوع الجزائر الواسعة... ربطنا الصلة مع المجتمع المدني، أبدينا آراء جريئة وتعاوننا مع جهات كان البعض يعتقد أن التعاون معها يعتبر أمراً غير جائز...

تطرقنا إلى مواضيع كان البعض يعتقد أن الاقتراب إليها يعد من المحرمات، لكننا في كل مرة كنا نجد التشجيع والترحاب لأننا في كل مبادرتنا وكل خطواتنا كنا نسعى إلى إبراز حسن نيتنا ورغبتنا في التعاون المخلص.

فكان أن وجدنا الاستعداد الصادق للعمل معنا والأذن الصاغية للاستماع إلى وجهات نظرنا... فلنواصل الطريق معاً ولنفكر ونجتهد معاً لخدمة الهيئة لخدمة المواطن فخدمة البلاد... إن تجربتنا السالفة مكنتنا من التعرف على كافة جوانب النقص في النصوص الناظمة لعملنا... ويمكن القول أن لدينا كامل الجاهزية للاسهام في تكييف وتطوير هذه النصوص... عندما يحين موعدها...

أخلاق الحياة العامة من صميم برامج الإصلاحات

لا أريد أن أنهى مداخلتى هذه دون التعرّيج - ولو باختصار - للحديث عن بعض القضايا التي تشغل بالنا ووطنياً ودولياً...

- أولها وتعلق بالتنمية... إنني مثلكم أبدي الارتياح للواقع المطمئن الذي تعرفه البلاد من الناحية المالية والذي يشكل كما قال السيد رئيس الجمهورية في كلمته أمام الولاية مكسباً لا يستهان به... غير أن الجزائر ليست غنية بمحروقاتها فقط بل هي غنية وفخورة بقدراتها البشرية أي بشعبها. لهذا نريد التأكيد على أهمية وحساسية دور هذه الجهات.

إننا نسجل بارتياح النتائج الكبيرة المحققة لكننا نعتقد أن الافتخار يكون مستحقاً أكثر عندما يكون مقروناً بالعمل الذي يحقق النتيجة المرجوة التي تساهم في الرفع من نسبة النمو وتحقق تراجع البطالة وتعمل على احترام آجال الإنجاز وتحسن من وضعية المواطن المعيشية بالقدر المأمول...

بلادنا تعرف تحسناً يومياً في العديد من المجالات لكنها تعرف أيضاً بعض المنغصات المسيئة لتسيير المال العام، وأدت في بعض الحالات إلى التلاعب به...

فهذا الوضع نريد له أن يتوقف. لكن ما يجب تسجيله أيضاً هو أن المشهد ليس بالقتامة التي يصورها البعض.

بلادنا تتحرك وتتحرّك في كافة الاتجاهات، وهي تبني وينفس الوقت تعالج الانحرافات... المواطن يعلق عندما يقرأ في وسائل الإعلام عما جرى في المؤسسات المالية لكن هذا المواطن يجب عليه أن يرتاح عندما يرى العدالة أيضاً تعمل بجدية للقيام بما هو مطلوب منها القيام به...

فلنتركها تؤدي واجبها ولدعمها في مسعاها... وإننا لنبدي الارتياح للخطوات الجريئة والقوية التي تخطوها في الاتجاه الرامي إلى محاربة الفساد وإعادة الثقة للمواطن وأخلاق الحياة العامة...

العدالة فوق الجميع

ما نود قوله بالمناسبة ذاتها هو أن العدالة بل الجزائر بهذا التوجه تكون قد عززت مكانة دولة الحق والقانون... وإن ما يدعوننا إلى الارتياح هذه المرة هو أن لا أحد - مهما كانت مكانته - فوق القانون.

... وإن مثول بعض كبار مسؤولي الدولة أمام العدالة ليعد بادرة نادرة الوقوع، يرتاح لها المواطن، وهي تعزز من مصداقية الدولة أمام الرأي العام في الداخل وفي الخارج...

خلال هذه السنة سوف تعرف البلاد عدة استحقاقات هامة وهي تصب كلها في الاتجاه الذي يرمي إلى تكريس الممارسة الديمقراطية وترسيخ إصلاح الدولة. فلنتجند جميعاً ولنتحرك معاً لإنجاحها... من خلال المشاركة الإيجابية والعمل الجاد... ولنقف الصلة مع المواطن ولنشرح له التحديات ولنقنعه بضرورة الانخراط في هذا المسار الذي رسمه فخامة رئيس الجمهورية...

إننا نحمد الله سبحانه وتعالى أن الجزائر بين يد أئمة فلندعم مسعاها... ولنقف إلى جانبها...

مثلكم فإننا نتابع بحسرة وألم ما يجري عند بعض أشقائنا في العراق وفلسطين والصومال ولبنان... ونتساءل متى تنتهي مآسي هذه الشعوب. إننا وأمام استمرار بل استفحال أوضاع هذه الأقطار لا يسعنا إلا أن ندعوها إلى وحدة الصف وعدم الانسياق وراء رياح الفرقة ووباء الطائفية ومرض العرقية التي تغذيها للأسف جهات أجنبية لا تريد الخير لها...

وأمام تفاقم الأوضاع في هذه المناطق، فإننا نقول أرفعوا أيديكم عن هذه البلدان واتركوا شعوبها تقرر شؤونها الداخلية بنفسها... إذا كنتم تريدون حقاً الأمن والاستقرار للعالم الذي نتقاسمه جميعاً...

مرة أخرى أجدد لكم الشكر وأدعوكم للعمل لما فيه خير الهيئة وخير البلاد.

"قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

إن العدالة
الجزائر بهذا
التوجه تكون قد
عززت مكانة دولة
الحق والقانون...
وإن ما يدعوننا إلى
الارتياح هذه المرة
هو أن لا أحد -
مهما كانت مكانته -
فوق القانون.

التجديد النصفى الثالث

المنتخبون :

| | | |
|--------------|--------------------------|-----------------------|
| معسكر | التجمع الوطني الديمقراطي | 1- بسايح محمد |
| حر | سعيدة | 2- بلعاج شويخ |
| غليزان | جبهة التحرير الوطني | 3- بعالية أحمد |
| لجلفة | التجمع الوطني الديمقراطي | 4- بلعباس بلعباس |
| الشلف | التجمع الوطني الديمقراطي | 5- بلعرج نور الدين |
| عين تموشنت | جبهة التحرير الوطني | 6- بلونيس سعيد |
| برج بوعريريج | التجمع الوطني الديمقراطي | 7- بن تومي عبد الله |
| الأغواط | حركة مجتمع السلم | 8- بن سعيدان شايب |
| تيزازة | جبهة التحرير الوطني | 9- بوزيدي عمار |
| سكيكدة | جبهة التحرير الوطني | 10- بوساليم الطيب |
| قالمة | التجمع الوطني الديمقراطي | 11- بوسلبة مصطفى |
| الجزائر | جبهة التحرير الوطني | 12- بوعلاق شعبان |
| تيارت | التجمع الوطني الديمقراطي | 13- بوعلام بوعلام |
| البويرة | جبهة التحرير الوطني | 14- بوقرة عبد القادر |
| جيجل | جبهة التحرير الوطني | 15- بومسلات التهامي |
| قسنطينة | جبهة التحرير الوطني | 16- بوناح كمال |
| سوق أهراس | حركة مجتمع السلم | 17- جوامع صالح |
| بشار | جبهة التحرير الوطني | 18- حجراوي محمد |
| ميلة | التجمع الوطني الديمقراطي | 19- حد مسعود عمار |
| إليزي | حر | 20- حماني محمد |
| عين الدفلى | جبهة التحرير الوطني | 21- حنوفة أحمد |
| وهران | جبهة التحرير الوطني | 22- خضرة براهيمة جلول |
| المسيلة | التجمع الوطني الديمقراطي | 23- داود حسين |
| أدرار | جبهة التحرير الوطني | 24- دحان عبد القادر |

بعد استدعاء السيد رئيس الجمهورية الهيئة الناخبة بموجب المرسوم رقم 06-392 المؤرخ في 19 شوال عام 1427 الموافق 11 نوفمبر 2006. جرت يوم الخميس 28 ديسمبر 2006 الانتخابات الخاصة بالأعضاء المنتخبين. وقد أعلن المجلس الدستوري في بيان صدر يوم السبت 30 ديسمبر 2006 عن قائمة الأعضاء المنتخبين.

لأعضاء مجلس الأمة

| | | | |
|-----|--------------------|------------------------------------|-------------|
| 25- | دراشيني بوعلام | التجمع الوطني الديمقراطي | بومرداس |
| 26- | رافع خليل | جبهة التحرير الوطني | بسكرة |
| 27- | رحال المولدي | جبهة التحرير الوطني | الوادي |
| 28- | رحالي محمد | التجمع الوطني الديمقراطي | البيض |
| 29- | زيتوني محمد الصالح | جبهة التحرير الوطني | عنابة |
| 30- | سابق محمد | جبهة التحرير الوطني | تلمسان |
| 31- | سعدى حمزة علي | التجمع الوطني الديمقراطي | تبسة |
| 32- | شخاب لخميسي | جبهة التحرير الوطني | خنشلة |
| 33- | سمودي محند أكلي | التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية | تيزوزو |
| 34- | عباوي كريم | جبهة التحرير الوطني | سطيف |
| 35- | عدلي محمد | جبهة التحرير الوطني | تيسمسيلت |
| 36- | عروسي سعيد | جبهة التحرير الوطني | الطارف |
| 37- | عساس رشيد | جبهة التحرير الوطني | أم البواقي |
| 38- | العيضة مسعود | جبهة التحرير الوطني | البلدية |
| 39- | فخار محمد | حر | غرداية |
| 40- | قمامة مسعود | جبهة التحرير الوطني | تمنراست |
| 41- | لزرقي محمد | جبهة التحرير الوطني | مستغانم |
| 42- | لعروسي إبراهيم | جبهة التحرير الوطني | ورقلة |
| 43- | مختاري لزهري | جبهة التحرير الوطني | باتنة |
| 44- | مقراني ناصر | جبهة التحرير الوطني | بجاية |
| 45- | ميم ميلود | جبهة التحرير الوطني | سيدي بلعباس |
| 46- | نبو مجوب | التجمع الوطني الديمقراطي | النعامة |
| 47- | هني أحمد | جبهة التحرير الوطني | المدية |
| 48- | يحياوي محمد | حركة مجتمع السلم | تندوف |

المعينون

وقد تم من جهة أخرى
تجديد الثقة في السيدة
والسادة من الثلث
الرئاسي :

- بن صالح عبد القادر
- بوخالفة محمد
- بولحية إبراهيم
- بيطاط زهرة ظريف
- سعدي ياسف
- شايد حمود
- الطيب ليلي خيرة
- محساس علي

وتعيين السيد:
فرحات أحميدة الطيب



لجنة إثبات العضوية برئاسة إبراهيم بولحية

إجراءات إثبات العضوية والتنصيب

وطبقا للمادة الثانية من النظام الداخلي للمجلس عقد مجلس الأمة جلسته الأولى للفترة التشريعية الجديدة يوم الخميس 11 جانفي 2007 برئاسة مكتب مؤقت حسب المادة المذكورة يتكون من أكبر الأعضاء سنا وأصغر عضوين.

حيث ترأس السيد الطاهر زبيري بإعتباره أكبر الأعضاء سنا وبمساعدة السيد بلعباس بلعباس وحسين داود باعتبارهما أصغر عضوين.

وفي نفس اليوم اجتمعت لجنة إثبات العضوية برئاسة إبراهيم بولحية لتقدم بعد ذلك تقريرها في جلسة علنية وتتم بذلك عملية إثبات العضوية.

عندما تصعب الكلمات



وكان بادياً في ذلك الموقف أن تصعب الكلمات على رئيس مجلس الأمة وهو يتقدم بواجب الشكر لسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة على الثقة التي وضعت فيه، حيث اكتفى السيد عبد القادر بن صالح بتقديم الشكر والإعراب عن الامتنان للسيدات والسادة أعضاء المجلس، مجدداً تهنئته لأولئك الذين أحرزوا ثقة زملائهم على مستوى المجالس الولائية والبلدية.. وللذين جدد رئيس الجمهورية الثقة فيهم، وحرص على تأكيد أهمية روح العمل الجماعي والتكامل والتعاون ليوصل مجلس الأمة أداء مهامه الدستورية ضمن الصلاحيات المخولة له.

انتخاب الرئيس

فتح رئيس الجلسة (الطاهر زبيري) باب الترشيحات لرئاسة المجلس فطلب السيد عمار مهدي رئيس المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي تناول الكلمة معلناً عن ترشيح السيد عبد القادر بن صالح لرئاسة المجلس لعهدة جديدة مقدماً دواعي هذا الترشيح.

ولما لم يتقدم أي ترشح آخر بعد أن فسح رئيس الجلسة المجال لترشيحات فقد تناول كل من السيد عبد الله بوسنان عن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني والسيد ناصر بوداش رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي والسيد سعداوي علي ، رئيس المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم ، حيث اجمعوا على تزكية الإقتراح القاضي بترشيح السيد عبد القادر بن صالح والذي تقدم به رئيس المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي. وقد تم في نفس الجلسة إنتخاب السيد عبد القادر بن صالح رئيساً لمجلس الأمة بالإجماع.

علك إثر التجديد النصفى:

تنصيب هياكل المجلس

عقد مجلس الأمة يوم الثلاثاء 23 جانفي 2007 برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة جلسة عامة نصب خلالها المجلس هياكله وأجهزته .

نواب رئيس المجلس :

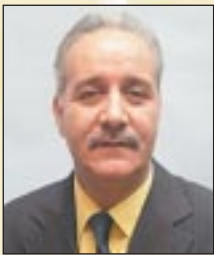
- حمود موسىة محمد مداني
- أحمد بالعالية
- زهرة بيطاط الملوثة ظريف
- عبد الرزاق بوحرارة
- بدر الدين سالم



الثلث الرئاسي
عمار مهدي



جبهة التحرير الوطني
عبد القادر كمون



المراخيب البرلمانية
شعبان بوعلاق



حركة مجتمع السلم
فريد هباز



التجمع الوطني الديمقراطي
ناصر بوداش

بين "المضارين" .. و"الملتحقين":
وفي أجواء حميمية



أقام السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة رفقة أعضاء المكتب مساء يوم الأربعاء 31 جانفي 2007 بجنان الميثاق مأدبة عشاء حضرها السيدات والسادة أعضاء المجلس الذين انتهت عهدهم على إثر التجديد النصفى الأخير و زملاؤهم الجدد وكذلك إطارات مجلس الأمة.

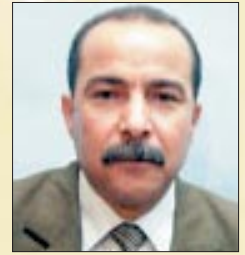
وقد كانت هذه المناسبة فرصة لتبادل وجهات النظر في الشأن البرلماني وذلك في أجواء حميمية طغت عليها أحاديث وتعاليق مفتوحة على قضايا تعددت من السياسية الحزبية ... إلى الإجتماعية الثقافية ... إلى ما يشغل الرأي العام الوطني من قضايا الساعة وفي مقدمتها الاستحقاقات القادمة .. وما يعرف بقضية "خليفة".



لجنة الشؤون الخارجية
والتعاون الدولي والجزائرية
الجزائرية في الخارج
بوجمعة صويلح



لجنة الدفاع الوطني
مصطفى شلوي



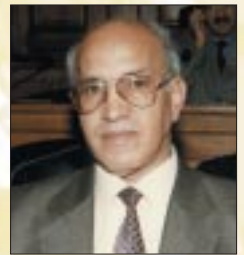
لجنة الشؤون القانونية
والإدارية وحقوق الانسان
محمد الصالح زيتوني



لجنة التربية والتكوين
والتعليم العالي والبحث
العلمي والشؤون الدينية
محمد مخلوي



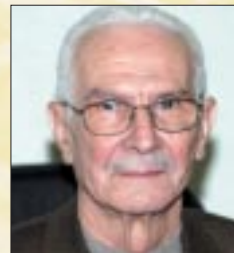
لجنة الشؤون الاقتصادية
والمالية
ميلود حبشي



لجنة الفلاحة والتنمية
الريفية
جيلالي سليمان



لجنة الثقافة والإعلام
والشبيبة والسياحة
محمد بن جديدي



لجنة الصحة والشؤون
الاجتماعية والعمل
والتضامن الوطني
حمود شايد



لجنة التجهيز والتنمية المحلية
إبراهيم لهروسي

ترأس السيد الطاهر زبيري
جلسة إثبات العضوية
وانتخاب الرئيس ، وقد جمع
في تلك الجلسة بين صرامة
المسؤولية .. وروح الدعابة
.. فكان لتلك الجلسة
(طعمها) الخاص .
فتحية وتقدير واحترام لسي
الطاهر الأكبر سنا وكبير
القدر والمكانة .



من هاجس الغموض .. إلى التمكين والإستقرار



رقم 352/83 على الملفات المودعة لدى الموثقين إلى غاية صدور هذا القانون في الجريدة الرسمية.

تقليص المدة الزمنية لطالبي سندات الملكية

خلال رده على إستفسارات وإنشغالات أعضاء المجلس أكد وزير المالية السيد مراد مدلسي عن سؤال حول العمليات العقارية التي تمت في الفترة ما بين 1954 - 1962 أن هذه العمليات قد تم التكفل بها في إطار قانون التوجيه العقاري في حين أن هذا النص يهدف إلى التكفل بما هو منوه عليه في مواده وسيتم التعامل مع هذه العمليات حسب طبيعتها القانونية وحسب العقود الواردة عليها.

وعن مصير العقود الإدارية التي بحوزة بعض المواطنين لفترة 20 سنة أكد أنها لا تندرج في هذا القانون. وحول ضرورة إستلهاً بعض الأحكام خاصة الإيجابية منها التي إرتكز عليها مرسوم 83 - 352 عند إعداد النصوص التنظيمية لهذا القانون أكد ممثل الحكومة أنه سيتم الأخذ ببعض جوانب هذا المرسوم.

أما حول الإنشغال المسجل بشأن تباطؤ الإجراءات الواردة في هذا القانون، أكد وزير المالية أن فلسفة هذا

لكثرة شاغلي الأراضي الذين لا يحوزون على سندات ملكية وبالتالي عاجزين عن إستغلال أراضيهم فلا هم يستفيدون من القروض ولا بنوك تستفيد من عملية الإقتراض من جهة أخرى . صدر هذا النص المتضمن تأسيس إجراء للمعاينة حق الملكية العقارية وتسليم سندات الملكية عن طريق تحقيق عقاري لحل تلك المشكلة . وقد تضمن القانون الجديد 20 مادة مقسمة في أربعة فصول.

– **الأحكام العامة للنص** : والمتمثلة في إجراء معاينة حق الملكية العقارية وتسليم الملكية عن طريق تحقيق عقاري، و مسح الأراضي العام طبقاً للأمر رقم 75-74 المؤرخ في 8 ذي الحجة عام 1395 الموافق 12 نوفمبر 1975، وستشمل المعاينة العقارات التي لا يحوز أصحابها على سندات ملكية أو التي حررت بشأنها سندات ملكية قبل الفاتح من مارس 1961، في حين إستثنى القانون الأراضي المسماة سابقاً عرش والأملاك الوقفية.

– **عملية التحقيق العقاري** : كل شخص طبيعي أو معنوي يحوز على عقار وله سند ملكية صادر قبل أول مارس 1961 بإمكانه طلب هذا التحقيق الذي يتم تحت سلطة ومراقبة مسؤول مصالح الحفظ العقاري الولائي.

مراحل التحقيق العقاري

1- معاينة حق الملكية العقارية والحقوق العينية العقارية الأخرى والأعباء المثقل بها إن وجدت،
2- تحديد المساحة ووضع معالم الحدود،
3- تعيين المحتوى المادي،
4- تمثيل العقار في رسم بياني بواسطة مخطط يعده مهندس خبير عقاري.

– **معاينة حق الملكية** : ويخص الإجراءات الواجب إتخاذها بعد عملية التحقيق سواء كانت نتائج التحقيق إيجابية أو إكتشاف تصريحات ووثائق كاذبة ومزورة .

– **حكم إنتقالي** : وينص على إستمرار تطبيق الإجراءات المقررة في المرسوم



وزير المالية يرض النص

إستمع أعضاء مجلس الأمة خلال الجلسة العامة التي عقدها المجلس يوم الأحد 28 جانفي 2007 لعرض وزير المالية السيد مراد مدلسي لنص القانون الذي أبرزمن خلاله أن الهدف منه هو إرساء إجراء خاص لإعداد سندات الملكية للعقارات التي لم تكن موضوع سندات الملكية وكذا التي أعدت بشأنها سندات ملكية قبل مارس 1961، مضيفاً أن العملية ستقوم بصفة فعالة في عملية مسح الأراضي علماً أن ثلث الملكيات لا تتوفر - حسب الوزير- على سندات الملكية، وأن عمليات مسح الأراضي قد مست نهاية سنة 2006 سبعة (07) ملايين هكتار من مجموع 11 مليون هكتار من الأراضي الريفية والتي تتطلب حسب الوزير ثمان (08) سنوات إضافية، أما نسبة الفضاءات العقارية الحضرية التي خضعت للمسح خلال ذات الفترة فلا تتعدى 34 بالمائة فيما يتطلب إستكمال هذا الإجراء مدة إضافية تصل إلى 18 سنة.

مفتاح إستغلال الأراضي والإستفادة من القروض

نتيجة للعيوب والثغرات المسجلة أثناء التطبيق الميداني للمرسوم رقم 83 - 352 المؤرخ في 21 ماي 1983 المتضمن الإعتراف بالملكية من جهة، ونظراً

صادق أعضاء مجلس الأمة خلال جلسة يوم الثلاثاء 30 جانفي 2007 على نص القانون المتضمن تأسيس إجراء لمعاينة حق الملكية العقارية وتسليم سندات الملكية عن طريق تحقيق عقاري، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة وبحضور وزير المالية مراد مدلسي ووزير العلاقات مع البرلمان عبد العزيز زيارى .

هل ستغري ذوي الدخل المحدود؟



صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الثلاثاء 30 جانفي 2007 على نص القانون المتعلق بتعاونيات الادخار والقرض، خلال جلسة عامة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، بحضور وزير المالية والعلاقات مع البرلمان مراد مدلسي وعبد العزيز زيارى .



منها إلا الأشخاص الطبيعيين الأعضاء فيها حسب نص هذا القانون وقانونها الأساسي.

الهيكل .. والمهام

تُسير هذه التعاونيات عن طريق خمسة أجهزة هي: الجمعية العامة، مجلس الإدارة، لجنة المراقبة، لجنة القرض، المدير العام.

أما العمليات التي تقوم بها تعاونيات القرض والادخار فهي:

- 1- فتح حسابات لصالح أعضائها،
- 2- تنفيذ وتلقي التحويلات وفقا للقواعد والإجراءات المعمول بها،
- 3- إصدار وتسيير بطاقات الدفع والسحب وفقا للقواعد والإجراءات المعمول بها،
- 4- إصدار وتسيير أدوات دفع أخرى شريطة الحصول على رخصة من مجلس النقد والقرض،
- 5- منح أعضائها جميع أنواع القروض،
- 6- حجز المبالغ المستحقة من أجل تسديد أي دين والقيام بالمقاصة على ذلك،
- 7- استلام ودائع أعضائها المكافأ عليها أو غير المكافأ عليها،

على الأشخاص الطبيعيين فقط. مشيراً إلى أن الرقابة يمارسها بنك الجزائر على مستويين هما التأهيل والتسيير فضلا عن الرقابة الداخلية التي تمارسها لجنة المراقبة إضافة إلى دور محافظي الحسابات.

تعاونيات الادخار .. ماهي ؟

يحتوي نص القانون المتعلق بتعاونيات الادخار والقرض على 64 مادة تتضمن تحديد كفاءات تأسيس تعاونيات الادخار والقرض وكذا تنظيمها وتسييرها.

فالتعاونية حسب (المادة 02) من نص القانون هي مؤسسة مالية ذات هدف غير رابح وهي ملك أعضائها (100 عضو)، تسيّر حسب المبادئ التعااضدية، ويتمثل الهدف من تأسيسها هو تشجيع الادخار واستعمال الأموال التي يودعها أعضاؤها والاستفادة منها بمنحهم قروضا وخدمات مالية (خدمات مالية لا يمكن الاستفادة منها على مستوى البنوك نظرا لضعف مداخيلهم). غير أن هذه القروض لا يستفيد

عرض وزير المالية السيد مراد مدلسي نص القانون وهو نص يرمي إلى تحقيق هدفين رئيسيين يتمثلان في تعزيز إمكانيات الادخار لتمكين المواطنين من الحصول على أكبر عدد من الإمكانيات المالية حسب الظروف والمشاريع، وتعزيز الحكم الرشيد في المؤسسات وكذا الشفافية والرقابة حول المصارف والمؤسسات المالية.

وأنة قانون خاص كونه موجه لأشخاص موجودين في شركات أو مؤسسات ويرغبون في الاندماج في مؤسسات ذات طابع تعاوني، بإمكانهم الحصول على قروض إذا كانوا في حاجة إليها.

ليضيف أن رأسمال هذه المؤسسات غير محدد كونه قابل للتغيير، وأن الانخراط والانسحاب من التعاونية مفتوح، وأن مجال استعمال قروض التعاونية تحدده أولوياتها وطموحاتها التي يمكن أن تتمثل في مشاريع اجتماعية كالسكن ..وغيره.

أما عن الضمانات فتتمثل مثلما أكد في عدم إمكانية استفادة شخص معنوي من الخدمات التي تقدمها التعاونية التي تقتصر

النص تقوم على فكرة تقليص المدة الزمنية لفائدة طالبي السندات مقارنة مع ما كان معمول به.

التدعيم المادي والبشري للمديرة العامة لأملاك الدولة

أعدت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان برئاسة السيد محمد الصالح زيتوني رئيس اللجنة تقريرا تكميلا ثمنت فيه نص القانون و اوصت بـ:

– أن يتم تدعيم المديرية العامة لأملاك الدولة بالإمكانيات المادية والبشرية المختصة للتكفل بعمليات التحقيق العقاري وتحقيق أهداف هذا القانون،

– إقامة علاقة وطيدة مع الجماعات المحلية والمحققين العقاريين وخاصة فيما يتعلق بالمصالحة لتفادي الإشكاليات التي قد تعترض تطبيق القانون وأن يتم التكفل بذلك في المراسم التنظيمية،

– أن يتم التحكم في عملية الإشهار، بحيث يتحقق الهدف المتوخى منه ليتم ضبطه طبقا للمعايير القانونية المتعارف عليها فيما يتعلق بالإشهار على أوسع نطاق تفاديا لكل غموض أو إبهام.



اللجنة تؤكد على وجوب التصريف الواسع بالتعاونيات

عقدت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية برئاسة السيد ميلود حبشي يوم الأحد 28 جانفي 2007 تناولت فيه بالدراسة والتحليل إنشغالات أعضاء ورد الوزير، وعلى ضوءها أعدت تقريرا تكميلا أوصت فيه بما يلي :

- الإسراع في إصدار النصوص التطبيقية لهذا النص،
- يتعين تحديد وبدقة الجهة أو الجهات المؤهلة لرفع الدعوى القضائية في حالة حدوث تجاوزات،
- ضرورة التأطير الجيد لتعاونيات الادخار والقرض الحديثة النشأة ومرافقتها سواء من حيث التسيير أم الرقابة، لجعلها نموذجا يقتدى به، وذلك لضمان نجاح هذا النوع من المؤسسات المالية،
- القيام بعملية شرح وتوعية وتعريف واسعة لهذا النوع من المؤسسات المالية والاحتفاء باليوم العالمي للتعاونيات.

أكد وزير المالية خلال رده على أسئلة الأعضاء أن فلسفة نص هذا القانون هي التفتح على التجارب الأجنبية الناجحة، والاستفادة منها مع الإشارة إلى أن هذه الفكرة بادرت بها مؤسسة وطنية.

- أما عن الفائدة من الانخراط في التعاونية فهي الادخار وتجنيد قروض بنسب فوائد جد منخفضة، وإعادة توزيع الأرباح التي تسجل في نهاية السنة. مضيفا أن الطابع التضامني للتعاونيات يتمثل في أن كل الهياكل منتخبة وكل أصوات الأعضاء متساوية والأعضاء المعنويين هم بمثابة المحرك لإنشاء ومرافقة مثل هذه التعاونيات، وذلك بتجنيد تلك الأموال وجعلها في خدمة أعضائها.

مؤكداً في نفس السياق أنه يمكن للأجنبي العامل في شركة أو مؤسسة الانخراط في التعاونية.

- وحول حل التعاونية أكد الوزير أنه يتم من طرف الجمعية العامة أو اللجنة المصرفية في حالة وقوع تجاوزات، مضيفاً أن عدد أعضاء مجلس الإدارة لا يؤثر على عملية التصويت مادام صوت الرئيس مرجحاً.

- 8- القيام بعمليات توظيف أو أخذ أموال من أسواق رؤوس الأموال،
- 9- اقتناء أملاك عقارية ومنقولة أو التنازل عنها أو تأجيرها أو تقديمها كضمان،
- 10- القيام بجميع العمليات المالية الأخرى المرخصة بها بموجب التشريع والتنظيم المعمول بهما.

نقاط تطلبت إيضاحات

طرح أعضاء المجلس خلال جلسة المناقشة أسئلة وإنشغالات تتعلق بتشجيع الأفراد على الانخراط وحالات التقاضي ومنها :

- مادامت هذه التعاونيات لا تهدف إلى تحقيق الربح. ألا يمكن تحديد أهدافها في مشاريع إنتاجية أو سكنية، وكيف يمكن تشجيع الأفراد على الانخراط فيها وكيف تكون مساهمتها في الإقتصاد الوطني؟

- ما الفائدة من وضع شخص معنوي أمواله في التعاونية بما انه لا يستفيد من خدماتها ويتمتع بصوت واحد في التصويت؟

- هل سيعتمد الانخراط في التعاونية على مبدأ الثقة المتبادلة بين أعضائها أم على توفير بعض الضمانات لتشجيعهم على الادخار؟

- ما هي الجهة المخولة لرفع دعوى قضائية في حالة وجود تجاوزات؟

- هل يحق للأجنبي العامل بمؤسسة الانخراط في التعاونية يشكّلها مستخدمو هذه المؤسسة؟

- ألا تعتقدون أن تحديد أعضاء مجلس الإدارة من 5 إلى 12 عضواً قد يطرح إشكالا في التصويت إذا كان العدد زوجياً؟

بجانب إسم السيد محمد دراوي وتحت صورة هذا الأخير الذي طرح بدوره سؤالاً حول برامج التعليم والوسائل البشرية والمادية الموجهة لإنجاح الإصلاحات في قطاع التربية على نفس الوزير، ولهذا فإن المجلة تعتذر للسيد قدور دواجي.

في متابعة المجلة لجلسة الأسئلة الشفوية في العدد الماضي "28" وقع سهواً خطأ تقني حيث أدرج اسم السيد قدور دواجي (بدون صورته) وكان قد طرح سؤالاً يتعلق بإلغاء شعبة العلوم الشرعية من التعليم الثانوي على السيد أبو بكر بن بوزيد، وزير التربية الوطنية



استدراك

استقبالات نواب الرئيس

وفدا برلمانيا من غرفة النواب البرازيلية



استقبل السيد عبد الرزاق بوحارة، نائب رئيس مجلس الأمة يوم 03 جانفي 2007، وفدا برلمانيا من غرفة النواب البرازيلية تترأسه السيدة Maria José Maninha عضو لجنة العلاقات الخارجية والدفاع بغرفة النواب ورئيسة الجبهة البرلمانية لدعم الشعب الصحراوي بغرفة النواب البرازيلية.

وقد تمحورت المحادثات حول العلاقات الجزائرية البرازيلية وسبل دعمها وإعطائها دفعا جديدا خاصة في مجال التعاون والتنسيق في المواقف بين برلمانيا البلدين.

المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمكلفة بمحاربة العنف ضد المرأة



استقبلت يوم 27 جانفي 2007 السيدة زهرة ظريف بيطاط نائب رئيس مجلس الأمة المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمكلفة بمحاربة العنف ضد المرأة السيدة Yakin Erturk.

وقد تمحورت المحادثات حول ظروف المرأة، دورها ومكانتها في المجتمع ودور البرلمانات والبرلمانيين في سن التشريعات التي تضمن حقوق المرأة الإنسانية وكرامتها ومكانتها في بناء مجتمع متماسك ومتضامن ومتكافئ الفرص.

استقبالات الرئيس

رئيس مجلس جمهورية البرتغال

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة يوم الأحد 07 جانفي 2007 السيد Jaime José Matos Da Gama رئيس مجلس جمهورية البرتغال.

وقد تمحورت المحادثات حول سبل تدعيم العلاقات الجزائرية البرتغالية وإعطائها دفعا أكثر حيوية في المجالات الاقتصادية والتجارية والتعاون البرلماني تماشيا مع التطور الايجابي للعلاقات السياسية بين البلدين.

وقد تناولت المحادثات أيضا القضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك في المنطقة وفي العالم.



وزير العدل التركي



أجل إعطاء دفع جديد للتعاون الاقتصادي والتجاري بين تركيا والجزائر تدعيما للعلاقات التاريخية القائمة بين البلدين. كما تم التطرق إلى ضرورة تكثيف التعاون والتنسيق بين برلمانيا البلدين خدمة لمصالح البلدين والشعبين الشقيقين.

و استقبل يوم الأربعاء 10 جانفي 2007 السيد جميل شيشك، وزير العدل التركي. خلال اللقاء تم التعبير عن الارتياح لتطور العلاقات بين البلدين على المستويين الرسمي والشعبي وتم التركيز على ضرورة بذل مجهود أكثر للتواصل من

رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية

جرت مساء يوم الأحد 21 جانفي 2006 محادثات بين السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة والسيد Jean-Louis Debré رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية.

تمحورت المحادثات أساسا حول تدعيم العلاقات بين الجزائر وفرنسا وتم التركيز على ضرورة تفعيل عمل مجموعات الصداقة البرلمانية بين برلمانيا البلدين لإعطاء التعاون الثقافي والعلمي والاقتصادي حيوية أكثر ودفعا جديدا خدمة لمصلحة البلدين.



نائبة رئيس البندستاغ الألماني



ودفعها إلى مستويات أفضل. كما تم بحث صيغ تفعيل العلاقات البرلمانية بتكثيف الاتصالات وفتح قنوات الحوار لتمتين العلاقات الجزائرية الألمانية.

واستقبل يوم الاثنين 22 جانفي 2007، نائبة رئيس البندستاغ الألماني السيدة جيردا هاسيلفيلت. وقد تمحورت المحادثات حول العلاقات الجزائرية الألمانية وضرورة العمل على تفعيلها

رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

جرت يوم الخميس 25 جانفي 2007 محادثات بين السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة، ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي السيد بيار فارديناكاسيني.

المحادثات تمحورت خصوصا حول دور البرلمانات والبرلمانيين في تعزيز علاقات التعاون بين الشعوب من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على تنسيق المواقف في المحافل الدولية والإقليمية، لإقرار السلم والاستقرار في المعمورة.



تقديم: محاولة منها لمعرفة كيفيات " تأنيث" الوقت فيما بين الدورتين .. اقترنت المجلة من بعض الأعضاء ، فكانت هذه الانطباعات السريعة .

بوجمعة صويلح رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون المولي والجالية الجزائرية في الخارج

اتصال واستماع

كما يشارك العضو في ترقية الدبلوماسية البرلمانية فللبرلمان الجزائري ممثلون في الهيئات البرلمانية الدولية والجهوية.

وفي هذا الصدد ، تلبية للدعوة الموجهة إلي من طرف الأمين العام لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، يشرفني أن أشرك في أشغال الاجتماع التاسع للإتحاد التي ستعقد في كوالالمبور (ماليزيا) في الفترة الممتدة من 12 إلى 16 فيفري 2007 بصفتي ممثل مجلس الأمة لدى اللجنة المتخصصة الدائمة للمرأة والشؤون الاجتماعية والثقافية.

كما أشرك أيضا في ورشة عمل التخطيط الإستراتيجي وأثره في صياغة الأمن القومي، في دبي (الإمارات العربية المتحدة) من 18 إلى 22 فيفري 2007 بدعوة من المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

أضف إلى ذلك، يقوم العضو بالاطلاع، البحث ودراسة مشاريع القوانين والأوامر التي أحييت ولم يدرسها البرلمان بعد ويساهم أيضا في النشاط الفكري والعلمي وكل ما تتطلبه المصلحة العامة.



واجب البرلمان أن يبقى وفيما لثقة الشعب ويظل يتحسس تطلعاته، وعلى هذا الأساس لا يمكن الحديث عن العطلة البرلمانية ولم يرد هذا المصطلح في الدستور كما أن مهمة عضو البرلمان وطنية، وبين دورتي البرلمان يقوم العضو بالاتصال والاستماع إلى انشغالات المواطنين والعمل لا يتوقف، هناك عدة نشاطات برلمانية تنجز منها استقبال الوفود الأجنبية الزائرة للجزائر.

ميلود حبشي

رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية

بالسكن أو الصحة أو التشغيل أو التعليم وغيرها من أولويات التنمية الوطنية في برنامج السيد رئيس الجمهورية وهي نفس أولويات حزب جبهة التحرير الوطني.

وعلى هذا الأساس فإن ما قد يبدو "عطلة برلمانية" لا يعني "التفرغ" من مهمتنا كبرلمانيين بل إن هذه الفترة "فترة ما بين الدورتين التشريعتين" تشكل مظهرا آخر لممارسة المهمة بتعميق الاحتكاك بالمواطنين والإصغاء لهم وهذه في تقديري عملية أساسية للتزود بالمعطيات والحقائق والمعلومات الضرورية حتى نكون على بينة

إن المهمة البرلمانية لا تنحصر في أشغال اللجان والجلسات العامة وتلك النشاطات البرلمانية المعهودة .. ذلك أن أبعاد المهمة وفق روح الدستور، واعتباراً لأمانة التمثيل التي نحمل أعباءها بموجب ثقة المنتخبين ، تمتد لتشمل واجب تحسس الانشغالات والاهتمامات على المستوى المحلي و بذل المساعي والمحاولات للمساهمة في التكفل بها بالاقترحات الممكنة وإيجاد المناخ السليم للتواصل الإيجابي بين المواطنين وممثليهم على المستوى المحلي والوطني وهو الأمر الذي يفتح الأفق للتفكير في الحلول الناجعة للمشاكل المطروحة سواء تعلق الأمر

فريد هباز، رئيس المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم :

"لا عطلة برلمانية في القاموس"



إضافة إلى إيصال انشغالات المواطنين إلى من يعينهم الأمر على مستوى الوزارات والمديريات المختلفة.

هذه المواضيع وغيرها تشغلنا كثيرا وبالتالي فإن مصطلح (العطلة البرلمانية) يجب أن يسحب من القاموس لأن المسؤولية الملقاة على عاتق الأعضاء من ناحية والعمل على تحقيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية الطموح من ناحية أخرى يجعل من كل مخلص غيور على وطنه وفي لدماء الشهداء ونضال المجاهدين الأفاضل أن لا يتوانى في الذود عن دولة الجزائر بناء وتشجيذا وتنمية وأنا على يقين أنه مهما بذلنا من جهد سوف لن نوفى هذا الشعب حقه لكن الجد والمثابرة عنصران أساسيان في تحقيق التطلعات .

أتقدم بالشكر الجزيل إلى طاقم مجلة مجلس الأمة والدور الذي تلعبه باستمرار في متابعة حيوية المجلس وأعضائه على جميع المستويات وتحقيقا لمعنى الإعلام الناجح والذي يكرس معنى التواصل بين المواطن والمؤسسة التشريعية كما لا يفوتني أن أهنئ السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة على الثقة التي وضعها فيه رئيس الجمهورية وهو أهل لذلك، رجل دولة رجل وفاء ورجل إلتزام وانضباط بالثوابت والقيم ومحترم لمكانة الشعب الجزائري في المنظومة التشريعية والتهنئة موصولة إلى الأعضاء الجدد سواء الذين زكاهم فخامة الرئيس أو المنتخبين في ولاياتهم واعتبرهم إضافة طيبة نافعة يافعة للمجلس.

ونحن في مرحلة ما بين دورتين تشريعتين يحصل انتقال طبيعي إلى الاهتمام بشكل أكبر إلى الوضعية المحلية سواء من خلال الإطلاع و الزيارات الميدانية والبحث في المواطن التي تحتاج إلى تدخلات تشريعية أو رقابية أو تنبئية للهيئات التنفيذية وهذا يأخذ من جهدنا الوقت الطويل .

ولا نخفي سرا إن قلنا أن متابعتنا لبعض الملفات على المستوى الوطني، كانتشار بعض الأمراض في بعض الولايات بشكل ملفت السرطان، الرمد الحبيبي، التيفويد في كل من الوادي، ورقلة، وهران، الاغواط وغيرها بالرغم من اهتمام الجهات الوصية إلا أن الأمر لا زال يحتاج إلى دراسات وبحوث علمية جادة، أيضا موضوع تزويد ولايات الجنوب بالغاز الطبيعي مشروع لازال يراوح مكانه رغم الانتهاء من الدراسة في بعض الولايات ورصد المبالغ المالية ويبقى السؤال مطروحا : هل لتهاون الجهات الوصية أو لعجز ورشات الإنجاز أم لضعف الرقابة ؟



قايد الشارف

النائب لا يقول : " إنني في عطلة "

أستطيع أن أقول بأن مهمتنا كممثلين لدوائرننا الانتخابية تجعلنا نشعر بواجب بذل جهد متواصل في تحسس مشاكل وقضايا الناخبين باستمرار سواء خلال انعقاد الدورات التشريعية أو فيما بين الدورتين .. وبطبيعة الحال فإن هذه المهمة تستدعي الاحتكاك المباشر والإصغاء الدائم للمواطنين في المدن والأحياء .. وفي كل مكان، فالنائب لا يستطيع أن يقول لمواطن يطرح عليه قضية أو مشكلة " إنني في عطلة " .. وعلى هذا الأساس، فإن العطلة البرلمانية لا وجود لها.



. تتواصل محليا

من أمرنا عندما يتعلق الأمر بدراسة ومناقشة مشاريع واقتراحات القوانين على مستوى المجلس ... أو في مناسبات أخرى كجلسات الاستماع لممثلي الحكومة أو غيرها وهي فرص ثمينة نتمكن من خلالها من إسماع صوت الناخب على شكل انشغالات أو "مطالب" ... وهكذا فأنا لا رأى أن هناك عطلة برلمانية بالمفهوم المتداول لمعنى العطلة .. أي الراحة ونفض اليدين من أعباء المسؤولية لفترة محددة.

لجنة المرأة والشؤون الاجتماعية والثقافية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

والتسامح الديني ومواجهة التحريض ضد كراهية الإسلام ، وحقوق الإنسان والديمقراطية وأثار العولمة في الدول الإسلامية، والتضامن الإسلامي وغيرها من المواضيع ذات الصلة.

بالإضافة إلى دراسة بعض المواضيع التقنية والتنظيمية كالميزانية ونشاطات الاتحاد، وعلاقته بغيره من المنظمات المماثلة.

للاشارة فإن السيد بوجمعة صويلح، قد انتخب عضوا في لجنة المرأة والشؤون الاجتماعية والثقافية، خلال المؤتمر الرابع لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي انعقد بالعاصمة التركية (اسطنبول) في أبريل 2006.

شارك السيد بوجمعة صويلح، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج، في اجتماع لجنة المرأة والشؤون الاجتماعية والثقافية لمجلس اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي جرت أشغالها بالعاصمة الماليزية (كوالالمبور) يوم 14 فيفري 2007 . وقد عرضت للجنة تقاريرها فيما بعد على الدورة التاسعة لمجلس اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي يومي 15 و 16 فيفري 2007.

وقد ناقش المشاركون في هذه الدورة العديد من القضايا التي تعيشها وتعرفها البلدان الإسلامية ، كالأوضاع في القدس الشريف وفلسطين ، العراق ، الصومال ، السودان ،

من أجل مكافحة الفساد

شارك عضوا مجلس الأمة السادة ماضي باهي عمار عبد الحميد ومحمد فلاح في الإجتماع البرلماني المنعقد بمناسبة مؤتمر الدول الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المنظم يوم 13 ديسمبر 2006 بعمان (الأردن).

وكان الهدف من الإجتماع هو تحسين قدرة الدول الأعضاء والرفع من مستوى التعاون بينهم من أجل تحقيق أهداف الإتفاقية، ومراجعة التقدم المحرز ودعم تنفيذ الإتفاقية لدى المزيد من البلدان.

للتذكير فإن الإجتماع منظم من طرف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد وفروعها.

الدورة 116 للجنة حقوق الإنسان البرلمانيين

شاركت السيدة زهية بن عروس، عضو مجلس الأمة والعضوة الأساسية في "لجنة حقوق الإنسان البرلمانيين" بالاتحاد البرلماني الدولي، في إجتماعات الدورة 116 للجنة حقوق الإنسان البرلمانيين المنعقدة بمقر الإتحاد البرلماني الدولي جنيف (سويسرا) خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 19 جانفي 2007.

للتذكير فإن لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين تهتم بالمرافعة لصالح البرلمانيين الذين يعانون السجن أو التضييق على حرياتهم للتقليل من فعاليتهم كبرلمانيين.

الاجتماع الشتوي السادس للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

شارك عضوا مجلس الأمة السادة عبد الرزاق بوحارة، نائب رئيس مجلس الأمة وبن جديدي محمد، رئيس لجنة الثقافة، الإعلام، الشباب والسياحة في فعاليات الاجتماع الشتوي السادس للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (AP/OSCE)، المنعقد يومي 22 و 23 فيفري 2007 بفيينا (النمسا) .

ناقش المشاركون في اللجنة الدائمة وفي اللجان الثلاث للجمعية المواضيع واللوائح التي ستعرض خلال الدورة السنوية السادسة عشر المزمع عقدها بكيفيف (أوكرانيا) في الفترة ما بين 05 و 09 جويلية 2007.

الدورة 49 لمجلس الاتحاد البرلماني العربي



تناول البرلمانيون العرب خلال هذا الاجتماع الأوضاع العربية الراهنة (الوضع في فلسطين العراق، لبنان والسودان) ومواضيع حول مكافحة الفساد والسوق العربية المشتركة.

شارك وفد عن مجلس الأمة متكون من السيد حود مويسه مداني، نائب رئيس مجلس الأمة، والحاج العايب، عضو مجلس الأمة في اجتماعات الدورة 49 لمجلس الاتحاد البرلماني العربي، المنعقد بمدينة العقبة (الأردن) خلال يومي 26 و 27 فيفري 2007.

المرأة والتنمية

شاركت السيدة زهية بن عروس، عضو مجلس الأمة وعضو لجنة المرأة والطفولة لمجلس الشورى المغربي، في الندوة الثالثة حول المرأة المغربية والتنمية التي جرت أشغالها بمقر مجلس النواب التونسي، يوم 15 فبراير 2007، والمنظمة من طرف مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي.

دعوة إلى روح العمل الجماعي ..



وإلى المبادرة والابتكار ..

الأمين العام الدكتور عمrani حفناوي قدم عرضاً شاملاً عن الأداء الإداري منذ 2004 .. تحدث فيه عن المجهودات التي بذلت في سبيل تطوير وتأهيل مختلف المصالح التقنية والإدارية، وأعطى الكلمة لمسؤولي تلك المصالح الذين قدموا بدورهم صورة عن كل مصلحة (ما تم إنجازه .. وما تعاني منه من نقائص ..) وقدموا في هذا الشأن اقتراحات وتصورات .. كما كان هذا الاجتماع فرصة لتدخل بعض الإطارات إما لإبداء وجهات نظر أو لطرح تساؤلات وإنشغالات ومنها تلك المتعلقة بالجانب الاجتماعي (السكن .. ودار الحضانة على سبيل المثال كما قدمت عن ذلك مسؤولة الشؤون الاجتماعية) لصالح عمال وموظفي وإطارات المجلس..

تحت رئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة تم عقب إختتام الخريف 2006، عقد اجتماع عملي تنظيمي حضره أعضاء المكتب وإطارات مجلس الأمة.. قدم في مستهله رئيس المجلس رؤية عامة حول العوامل التي ينبغي الأخذ بها لترقية الأداء الإداري، مركزاً في توجيهاته على ضرورة الاستفادة القصوى من الكفاءة والخبرة المتوفرة لدى الطاقم الإداري، وداعياً إلى تعزيز ذلك بتطوير وعصرية المصالح الإدارية والتقنية التي من شأنها الارتقاء بالأداء إلى المستوى الذي يحقق إسناداً متواصلًا وجدياً لمهام السيدات والسادة أعضاء المجلس.. وحرص من جهة أخرى على الإشارة إلى أنه كان من المقبول في المراحل الأولى (مرحلة التأسيس) التفاوضي عن بعض النقائص والهفوات، غير أنه لم يعد مسموحاً اليوم بما كان مسكوتاً عنه في الماضي.



إسناد إداري فصال لمهام أعضاء المجلس.. وتكفل تدريجي بتأهيل وترقية المصالح الإدارية والتقنية

ونظراً لأهمية هذا الاجتماع وسعياً للإطلاع الأوسع على مضمونه التقت مجلة مجلس الأمة السيد عمrani حفناوي الأمين العام الذي أجاب مشكوراً عن أسئلتها.

الأمة، في اجتماعه الأخير مع الإطارات السامية للمجلس، فقد تقرر تكثيف مثل هذه الاجتماعات التنسيقية وتعميمها على كل الهياكل وعلى كل المستويات وبين مختلف الهياكل نفسها (داخل كل مديرية فرعية، ثم كل مديرية، ثم كل مديرية عامة، ثم بين المديريتين العامتين...).

تحدثتم في تدخلكم عن المجموعات التي بذلت لتأهيل المصالح الإدارية والتقنية وعصرنتها إلى أين وصلت هذه العمليات؟

أما فيما يخص الجهود التي بذلت لتأهيل المصالح الإدارية والتقنية وعصرنتها:

فإنه تجدر الإشارة إلى أن هذه الجهود متعددة ومختلفة حيث انصبت على كافة جوانب عمل المصالح الإدارية والتقنية. وقد تمثلت هذه الجهود أساساً في:

– التكفل الجيد بالوضعية الإدارية للمستخدمين وتسويتها سواء من حيث الترسيم أو من حيث الإدماج أو الترقية في الدرجات وفي الرتب...

– إنجاز عدة عمليات في مجال الخدمات الاجتماعية لفائدة الموظفين وعائلاتهم (مخيمات صيفية، ختان أبناء المستخدمين، إبرام اتفاقيات مع شركات ومؤسسات استهلاكية...)

– وضع سياسة تكوينية شاملة لفائدة كافة موظفي المجلس وإنجاز، في هذا الإطار، عدة عمليات تكوين وتحسين مستوى المستخدمين باختلاف فئاتهم ورتبهم.

– تنظيم دورات تكوينية في اللغة الإنجليزية وفي الإعلام الآلي لفائدة كافة الإطارات السامية والإطارات الجامعية للمجلس.

– تعميم استعمال الإعلام الآلي على كافة مصالح المجلس.

– إنشاء مكتبة حديثة ومتخصصة في المجالات التي تهم العمل التشريعي والبرلماني لمجلس الأمة.

– الشروع في إنجاز مكتبة افتراضية.

– وضع منهجية وإجراءات عمل دقيقة في



السيد عمrani حفناوي الأمين العام

ما هي أهمية هذه الاجتماعات؟

من المؤكد أن مثل هذه الاجتماعات إجراء هام وضروري لأسباب عديدة أهمها:

– تقييم الأوضاع الإدارية والتقنية للهيئة وكذا النشاطات التي أنجزت خلال فترة زمنية معينة،

– الوقوف وتشخيص النقائص والاختلالات التي قد تعرقل السير الحسن للمصالح قصد تداركها،

– تحديد الرؤية المستقبلية وتسطير برنامج العمل على المدى القصير، المتوسط والبعيد، وذلك على ضوء أهداف الهيئة وبالطبع توجيهات السيد رئيس مجلس الأمة،

– إطلاع كافة الإطارات السامية وإعلامهم بوضعية الهيئة وذلك بغية تقوية شعورهم بالانتماء إليها وجلبهم للالتفاف حول أهدافها والمشاركة في بلوغها.

هل هي اجتماعات دورية منتظمة أو هي اجتماعات تستدعيها الحاجة العملية إليها؟

اعتباراً لأهميتها، فإن هذه الاجتماعات تعقد على مستوى الهياكل الإدارية والتقنية حالياً بصفة منتظمة، إلا أنه وقصد ضمان المزيد من الانسجام والتكامل في نشاطات مختلف هذه الهياكل، وطبقاً لتوجيهات السيد رئيس مجلس



مجال تنظيم وتسيير أرشيف المجلس والشروع في تصميم وإعداد الدراسات الخاصة بإدخال نظام التسيير الآلي للوثائق (Gede)

– تهيئة وترميم كافة مكاتب العمل ومختلف فضاءات المجلس وذلك بهدف توفير شروط العمل الملائمة للمستخدمين وتمكينهم من تأدية مهامهم في أحسن الظروف.

تلكم باختصار أهم العمليات التي أنجزت لتأهيل المصالح الإدارية والتقنية مع الإشارة إلى أن الجهود الرامية إلى التحسين المستمر لأداء هذه المصالح متواصلة ودائمة.

ما هي جوانب النقص التي يحتاج إلى استدارتها سواء على مستوى المصالح الإدارية أو المصالح التشريعية؟

باختصار شديد يمكن حصر هذه النقائص فيما يلي:

بالنسبة للمصالح الإدارية:

– الاستعمال العقلاني للموارد البشرية وذلك عن طريق إعادة توزيع بعض المستخدمين حسب مؤهلاتهم وحاجيات المصالح (مع الإشارة إلى أن هذا الإجراء سيعمم على كافة المصالح التقنية وغيرها).

– التأهيل المهني للمستخدمين بفضل مواصلة وتكثيف عمليات التكوين وتحسين المستوى.

أدائها بصفة أكثر موضوعية، وتشخيص النقائص التي تميزها بسهولة أكبر، وبالتالي، استدراكها بطريقة أسرع وأفضل.

مع الإشارة بهذا الصدد إلى أن الإدارة البرلمانية أداة دعم وإسناد تقني ومادي للعمل التشريعي والبرلماني وهي بالتالي في خدمة أعضاء البرلمان كلهم دون تمييز أو انحياز

كيف ترون مستوى التكامل والتنسيق بين المديرات والمصالح والخلايا المتخصصة؟

من البديهي أن مقتضيات عمل أي هيئة أو مؤسسة وكذا ضرورة تكيفها مع مستجدات ومتغيرات محيطها، يفترض على هذه الهيئة أو المؤسسة اعتماد، من جهة، طرق ومناهج العمل العصرية القائمة على تحديد الأهداف وتظافر الجهود والتكامل والتنسيق في تأدية المهام، ومن جهة أخرى، انتهاج سياسة ديناميكية وحركية دائمة للتطوير طرق ومناهج العمل وذلك بغية ضمان تحسين الأداء والارتقاء به بصفة مستمرة.

ومن هذا المنطلق، فقد تمكن مجلس الأمة، رغم حداثة إنشائه (جانفي 1998) من إرساء منهجية عمل محكمة أساسها التنسيق بين مختلف المصالح وأداء المهام في إطار تكاملي وذلك ضمانا لتحقيق الأهداف المنشودة على أحسن وجه.

وسنعمل باستمرار على تكتيف طريقة العمل هذه وتدعيمها للإرتقاء بإدارة المجلس إلى المكانة والدور المؤسساتي للهيئة.



المصالح الإدارية .. المهام " الإستباقية " للتكفل بالوضعية الإدارية .. السرعة والفعالية مطلوبة .

العمل وما يترتب عنها من صعوبات وضغوطات سواء لطابعها الاستعجالي أو الخاص.

لذا، فإن تجربتي المزدوجة (كأمين عام مسؤول على إدارة المجلس حاليا ونائب سابق)، تجعلني أنظر إلى الإدارة من كافة جوانبها وهذا ما يسهل، في الحقيقة، تقييم

– الرفع من مستوى الانضباط بالحرص على تقيد المستخدمين بقواعد الانضباط العام.

بالنسبة للمصالح التشريعية:

– النهوض بمهمة الدراسات والبحوث وتثمينها بإنشاء هيكل متخصص للتكفل بهذا الجانب.

– تطوير طرق العمل وتحسينها بتصميم نماذج أكثر حداثة وملاءمة في مجال إعداد الدراسات التحليلية للنصوص والتقارير (التقارير التمهيدية، التكميلية، الخاصة بالزيارات الميدانية).

– تدعيم الطابع التخصصي لمكتبة المجلس بالتركيز على اقتناء الكتب والمؤلفات وكذا المجالات التي لها صلة بالعمل التشريعي والبرلماني للهيئة.

ما هو تقييمكم العام للأداء الإداري مقارنة بالتجارب التي أنتم على اطلاع عليها بصفنتكم نائبا سابقا؟

مما لاشك فيه أن نظرتي الحالية للإدارة البرلمانية أصبحت أكثر اكتمالا وشمولية من تلك التي كانت لدي خلال العهدين اللتين قضيتهما كبرلماني.

وبالفعل، فإن نظرة البرلماني غالبا ما تنصب على جوانب معينة للإدارة دون غيرها من الجوانب الأخرى لاسيما فيما يخص ظروف



المصالح التشريعية : تسيير ملفات التحاليل والمحاضر وتتبع دورة النصوص الحالية على المجلس : المكتب، اللجان المختصة، الجلسات العامة الخ .

بمنظور برلماني



الاستمرارية في النشاط الفكري وترقية فعاليته

بمجرد إختتام دورة الخريف 2006، وتحت إشراف ومتابعة رئيس مجلس الأمة باشرت أفواج عمل من إدارات مجلس الأمة سلسلة من اللقاءات التنسيقية يرعاها السيدان الأمين العام ومدير الديوان قصد بلورة تصورات واقتراحات أولية تحال على رئاسة المجلس للنظر فيها وتتعلم بتنشيط الخرجات الإستطلاعية والنشاط الفكري والثقافي.

رئيس المجلس وفي إجتماعين منفصلين لفوجي عمل يتولى هذه المهمة شدد في توجيهاته على ضرورة تحضير مقترحات في الأجال المعقولة تمهيدا لإعداد برنامج عمل على الأمدين القريب والمتوسط تعتمده الجهة المخولة.



الأبواب المفتوحة والمعارض

ويأتي الحرص على مواصلة النشاط الفكري والبرلماني وترقيته نظرا للأصدقاء الإيجابية المترتبة عن سلسلة الندوات والأيام الدراسية والمحاضرات التي نظمها مجلس الأمة على مدى السنوات الماضية ... و التي تم طبعها في كتيبات وتوزيعها تعميما للفائدة .. ومساهمة في منهجية الانفتاح على المجتمع التي أصبحت مبدأ أساسيا في نشاطات هذه الهيئة الدستورية وهي منهجية ساهمت فيها بالإضافة إلى ذلك عمليات "الأبواب المفتوحة" الدورية التي تجعل من فضاءات المجلس محطات للتواصل الثقافي والاجتماعي مع المؤسسات والهيئات والجمعيات.

السيد عمار سعداني رئيس المجلس الشعبي
يقيم نشاطات المجلس ويقف عن

بمناسبة اختتام الدورة الخريفية 2006 ألقى السيد عمار سعداني رئيس المجلس الشعبي الوطني كلمة تحدث فيها عن أهم الأحداث التي ميزت الفترة التشريعية السابقة، منها

بوعلامي بسايح يستقبل نظيره الفرن

"الجوانب الدستورية



بدعوة من السيد بوعلام بسايح رئيس المجلس الدستوري قام السيد بيار مازود رئيس المجلس الدستوري الفرنسي بزيارة للجزائر دامت ثلاثة أيام

السيد بسايح استقبل نظيره الفرنسي يوم السبت 10 فيفري 2007 حيث جرت محادثات تناولت السبل والطرق الكفيلة بتعزيز العلاقات بين المؤسستين الدستوريتين الفرنسية والجزائرية بغرض تبادل التجارب في ميدان المراقبة الدستورية.

وفي إطار التبادل والتعاون الدستوري أيضا، شارك السيد بوعلام بسايح رئيس المجلس

"علاقة البرلمان بالصحافة؛ الأدوات والتقنيات"



في كلمته الافتتاحية، أشار السيد سعداني رئيس المجلس الشعبي الوطني إلى أن الورشة التكوينية هي لبنة جديدة تضاف إلى صرح العلاقات المتنامية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية والتي يشهد التاريخ على أنها علاقات جيدة. وأضاف رئيس المجلس الشعبي أن الفكرة يتقاسمها البلدان سياسيا وتتمثل في أن مثل هذه الورشات تتيح الفرصة للجزائر والولايات المتحدة الأمريكية للإطلاع على تجربة الطرف الآخر في كل ما له صلة بسير المؤسسات التشريعية.

وخلص السيد سعداني إلى وصف حصيلة التعاون البرلماني الجزائري الأمريكي بالأكثر من مشرفة موضحاً أن الغاية المنشودة من هذه المغامرة المثيرة هي تعزيز القدرات المؤسساتية للجزائر لا سيما من خلال ضمان التكوين التقني والاحترافية للمستخدمين المكلفين بمهام تشريعية وإدارية داخل الهيئة التشريعية وحتى للمنتخبين أنفسهم.



شكل موضوع "علاقة البرلمان بالصحافة : الأدوات والتقنيات"، خلال الأربع الأيام الممتدة من 3 إلى 6 فبراير 2007، فعاليات الورشة التكوينية لأعضاء وموظفي البرلمان الجزائري بغرفتيه،

ولإطارات من وزارتي الاتصال والعلاقات مع البرلمان، من تنظيم البرلمان الجزائري بالتعاون مع المؤتمر الوطني للمجالس التشريعية للولايات الأمريكية وبدعم من وزارة الخارجية الأمريكية في إطار مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية.

وقد ساهم المشاركون بخبراتهم في إثراء مناقشات هذه الورشة، عن الجانب الأمريكي كل من السيد جبريمي ميداوس، مدير البرنامج بالمؤتمر الوطني للمجالس التشريعية للولايات المتحدة، كمنشط. وعضوان عن مجلس الشيوخ وممثل عن إدارة البرلمان وصحفي. أما عن الجانب الجزائري فقد شارك إلى جانب البرلمانيين مسؤولون عن مختلف وسائل الإعلام السمعية البصرية والمكتوبة.

مد أهم أحداث الفترة التشريعية

الانتخابات الرئاسية، أبريل 2004 والاستفتاء حول المصالحة الوطنية.

كما نوه رئيس المجلس الشعبي الوطني بالعدد الهام من القوانين المصادق عليها خلال هاته الفترة والتي بلغ عددها حوالي 89 قانونا.

وفي مجال النشاط البرلماني الداخلي ذكر السيد عمار سعداني بإنجاز معهد التكوين والدراسات التشريعية الذي ينتظر منه -كما قال- أن يصبح قاطرة عصرنة المجلس عن طريق احترافية موارده البشرية.

وفي إطار آخر ثمن رئيس المجلس الشعبي الوطني الجهود التي تبذلها مؤسسته لدعم التعاون البرلماني الثنائي من خلال استقبال الوفود البرلمانية من جهة والمشاركة في المحافل البرلمانية الدولية من جهة أخرى.

سج وضي الأفق ندوة علمية حول

لمسألة مكافحة الإرهاب"



الدستوري في أشغال الدورة العاشرة للمجلس التنفيذي لاتحاد المحاكم والمجالس الدستورية بالقاهرة يومي 17 و18 جانفي 2007 والتي خصصت لمناقشة عدة مسائل متعلقة بالتعاون العربي على الصعيد الدستوري.

المشاركون درسوا خلال هذه الدورة توصيات اللجنة العلمية للاتحاد الخاصة بعقد ندوة علمية بالتعاون مع الأمم المتحدة حول "الجوانب الدستورية لمسألة مكافحة الإرهاب" وكذا مذكرة الأمانة العامة للاتحاد حول مشروع الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي.

سبل التقارب.. وأخيراً طار الإقصاء



صلى الله عليه وسلم وصحابته رضوان الله عليهم جميعاً وأمّهات المؤمنين، ويناشدون أتباع المذاهب والفرق الإسلامية احترام مقدسات كل طرف، والحفاظ على الاحترام المتبادل في الحوار والنشاط الدعوي.

سابعاً: دعوة القيادات والمراجع الدينية السنية والشيوعية إلى الحفاظ على حدود وضوابط التعامل مع الآخر، وعدم السماح بالتبشير لمذهب التشيع في بلاد السنة أو للتسنن في بلاد الشيعة درءاً للفتنة والشقاق بين أبناء الأمة الواحدة.

ثامناً: يناشد المؤتمر حكام ورؤساء الدول العربية والإسلامية، تعزيز جهود العلماء والمفكرين في سبيل تحقيق الوحدة وإقرار سياسة الحوار بين المذاهب الإسلامية.

تاسعاً: تشكيل مجمع علمي عالمي يضم علماء السنة والإمامية والزيدية والاباضية يعزز فكرة التقريب، ويرصد المعوقات والخروقات، ويضع لها الحلول المناسبة، ويقترح المؤتمر أن تكون الدوحة مقراً لهذا المجمع.

عاشراً: إصلاح المناهج التعليمية بما يدعم فكرة الوحدة والتقريب بين المذاهب والفرق الإسلامية.

للتذكير فإن المؤتمر من تنظيم جامعة قطر بالتعاون مع جامعة الأزهر والمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية.

ليختتم المؤتمر بعد ثلاث أيام من الحوار والنقاش بالتوصيات التالية:

أولاً: إدانة ما يحدث في العراق من حرب طائفية بين السنة والشيعة مما يؤدي إلى تفتيت العراق، وصرف الانتباه عن العدو الحقيقي المترصص بالأمة.

ثانياً: التأكيد على حرمة دم المسلم وماله وعرضه واستنكار الجرائم المرتكبة على الهوية المذهبية.

ثالثاً: الوقوف صفا واحداً أمام التحديات والعدوان الذي تتعرض له الأمة.

رابعاً: ضرورة استمرار الجهود لتحقيق التقارب والتفاهم بين مختلف المذاهب والفرق الإسلامية والعمل على إزالة العقبات التي تعترض طريق الوحدة.

خامساً: بذل الجهود لتفعيل القرارات والتوصيات التي انتهت إليها المؤتمرات السابقة التي تصب في الاتجاه نفسه.

سادساً: يرفض جميع العلماء المشاركين ممثلي السنة والشيعة والزيدية والاباضية رفضاً قاطعاً كل تناول أو إساءة إلى آل بيت رسول الله

كان السيد عبد الله بوسنان قد ألقى كلمة تحت عنوان "التفاهم بين المذاهب الإسلامية" أكد فيها أن ظاهرة الاختلاف الفكري والاجتهادي والسياسي والعقائدي في الوسط الإسلامي يمكن اعتبارها ظاهرة صحية أو مرضية على حد سواء وفق ما ينظر إليه من واقع النصوص الشرعية أو حسب الدواعي التي تقتضي الإجتهد والتأمل للتوفيق بين معطيات النص وظروف الحياة وتطور الأوضاع، أو حسب الانقسامات السياسية ودوافع الواقع تماشياً مع حدة الأحداث وتأثراً بالتيارات الثقافية والعلوم الوافرة والفلسفات والمعتقدات المجاورة.

المتحدث اعتبر أن الاختلاف في حد ذاته أمر محتمل ومقبول ما لم يؤد هذا الاختلاف في الرأي إلى المساس بوحدة الأمة الإسلامية وقوتها وعزتها وقدرتها على مواجهة التحديات والاعتداءات الخارجية، ليلقي بمسؤولية الأوضاع الخطيرة التي يعيشها المسلمون على عاتق العلماء المسلمين، فهم المعول عليهم لرفع اللبس أو سوء فهم أو دعوة مغرضة تحول دون التفاهم الكامل بين المذاهب الفقهية الإسلامية.

شارك السيد عبد الله بوسنان، عضو مجلس الأمة ورئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والمرأة والشباب بالبرلمان العربي الإنتقالي، في مؤتمر الدوحة لحوار المذاهب الإسلامية خلال الفترة الممتدة من 20 إلى 22 جانفي 2007 بقطر (الدوحة).

يذكر أن عدد المشاركين وصل إلى أكثر من 216 عالماً ومفكراً ناقشوا خلال جلسات عملهم جملة من الموضوعات والمحاور الهامة وهي:

- 1- أهمية الحوار في وحدة الأمة،
- 2- تواصل المذاهب في التراث الإسلامي،
- 3- عقبات وتحديات،
- 4- ظاهرة الإقصاء وخطرها على حوار المذاهب،
- 5- سبل التقريب.. الآمال والطموحات،
- 6- حوار المذاهب والأقليات.

دعوة لإنقاذ الأقصى



الصقر يوجه نداء للبرلمانات الدولية والاقليمية والوطنية لحماية المسجد الأقصى

وجه رئيس البرلمان العربي الانتقالي محمد جاسم الصقر نداء للبرلمانات الدولية والإقليمية والوطنية ومنظمة اليونسكو للتدخل الفوري لإنقاذ المسجد الأقصى من الجرافات الاسرائيلية التي تعمل في إحدى المواقع التابعة للمسجد.

وأوضح الصقر في بيان صحفي يوم 06 فيفري 2007 أن الجرافات الاسرائيلية تستهدف هدم غرفتين وجسر خشبي قرب حائط البراق بالقدس مطالبا بمنع إسرائيل من استغلال الوضع الراهن للشعب الفلسطيني وحالة الاقتتال الداخلي لتنفيذ مخططاتها الرامية إلى تفويض المسجد الأقصى. ودعا منظمة المؤتمر الإسلامي لعقد اجتماع عاجل لبحث الموقف الخطير في القدس المحتلة كما دعا منظمة اليونسكو للتدخل الفوري لمنع تدمير التراث التاريخي والحضاري في مدينة القدس.

وحذر رئيس البرلمان العربي الانتقالي من مغبة الإجراءات الإسرائيلية وانعكاساتها السلبية على الوضع في الشرق الأوسط مؤكداً أن العالم الإسلامي وكذلك العالم الغربي لن يقف مكتوفي الأيدي ولن يقبل بأي مساس بحرمة المقدسات الإسلامية والمسيحية.

وأكد أن العالم الإسلامي يرفض استمرار إسرائيل في اعتداءاتها المستمرة على المقدسات بهدف تحقيق مخططاتها الرامية إلى تغيير معالم القدس وتهويدها وطمس معالمها العربية والإسلامية والمسيحية.

التنمية والحكم الرشيد

وقد أوضح المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن نفقات التجهيز قليلة للغاية بالنظر على المبالغ المالية الموجهة لهذا القطاع من سنة إلى أخرى، وهي تتجاوز الدول ذات الوضع المماثلة، ولا تزال تتميز بنقائص عديدة خاصة فيما يتعلق بالنوعية وأجال الإنجاز وتكلفة المشاريع كما لوحظ ضعف الإمكانيات التقنية للإدارات في تسيير المشاريع الأمر الذي يدعو بل يحتم القيام بعمليات التقييم التي تعني الرقابة التي تحمي الأموال من التبذير والاختلاس.

ومن ناحية أخرى، وبخصوص ضعف التسيير أو الشؤون العمومية، فقد تأكد أيضا - وهذا ما لاحظته كذلك المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي - أن النفقات ذات الطابع الاجتماعي إرتفعت لكنها ليست لها فعالية أو جدوى، بسبب نمط التسيير. ففي سنة 1962 إحتلت التحويلات الاجتماعية 3,7 بالمائة من الناتج الداخلي الإجمالي و 13,2 بالمائة من ميزانية الدولة، أما في السبعينات فقد بلغت 5,5 بالمائة من الناتج الداخلي الإجمالي و17,2 بالمائة من ميزانية الدولة.

وتراجعت قليلا في الثمانينات حيث احتلت 5,3 بالمائة من الناتج الداخلي الإجمالي و15,3 بالمائة من ميزانية الدولة. لكنها عادت إلى الارتفاع في التسعينات حيث بلغت 7,1 بالمائة من الناتج الداخلي الإجمالي ونسبة 19,49 بالمائة من الميزانية العامة للدولة.

وفي سنوات من 2000 إلى 2002 ارتفعت هذه التحويلات أكثر لتصل إلى 7,5 بالمائة من الناتج الداخلي الخام ونسبة 22 بالمائة من ميزانية الدولة.

ووصلت في سنة 2004 إلى 12 بالمائة من الناتج الداخلي

تلاحم اجتماعي، وهي النظرة ذاتها للسلطات العمومية التي أبرزها وأكدها برنامج الحكومة الذي ركز على ضرورة تشجيع الشفافية في أعمال الإدارة العمومية وتعزيز ودعم طرق ومناهج الحوار ويشمل تعريف القيادة - حسب ذات الهيئة- العديد في الميادين خاصة الجانب الذي يعتبر هذه الأخيرة "ممارسة للسلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية بغرض تسيير شؤون البلاد على كافة المستويات. وتشمل الآليات والمسارات



والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويؤدون واجباتهم ويتوجهون إليها لتسوية خلافاتهم

وبهذا المعنى، فإن الحكم الرشيد له علاقة قوية بنوعية وطرق إدارة وتسيير الشؤون العمومية وبالتالي فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالدولة. إلا أنه يمتد ليشمل كذلك المؤسسات الخاصة والجمعيات.

وينعكس إنفاق الميزانية العامة للدولة على نوعية هذا التسيير وبالتالي القيادة أو الحكم، إيجابا أم سلبا.

الديمقراطية .. الحريات الاقتصادية .. مكافحة الرشوة

وقد تمحورت المناقشة حول ضرورة مكافحة الرشوة، الناتجة في نظر البعض عن بطء إنجاز الإصلاحات الاقتصادية والنظام المالي والبنكي، وتعاني منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط عجزا كبيرا في تسيير وإدارة الشؤون العمومية، كما أنها تعرف ترتيبا رديئا مقارنة مع بعض مناطق العالم، بخصوص القيادة وإدارة الشؤون العمومية.

ومن ناحية أخرى، وحسب خبير في البنك العالمي فإن التسيير الرديء أو الحكم الرديء يشل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يؤثر على معدل النمو ويضعف الخدمات المقدمة من طرف المرافق العمومية.

وهذه الوضعية التي تميز منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط تحتم على كافة البلدان تبني إصلاحات للقضاء على العجز الذي تعرفه في ميدان تسيير الشؤون العمومية ومكافحة الأمراض الاجتماعية التي بدأت تتسع لتشمل قطاعات اقتصادية واجتماعية وإدارية وغيرها.

نمو أقل ... فساد أكبر

أوضح المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في دورته السادسة والعشرين أن النمو السيئ الذي ينبغي تجنبه هو ذلك الذي لا يحقق تقدما في ميدان الديمقراطية ويعد الحكم الرشيد شرطا أساسيا لاسترجاع علاقة الثقة بين الدولة والمواطنين والفاعليين الاقتصاديين.

كما كشفت هذه الهيئة الاستشارية أن القيادة تبرز أكثر فأكثر كعامل

مازال موضوع الحكم الرشيد وعلاقته بالتنمية يشكل اهتمام الكثير من الباحثين والمختصين، وكذا المؤسسات والهيئات الوطنية والدولية المتخصصة على حد سواء، وذلك نظرا لأهميته في تسيير الحكومات والدول بضرورة ترشيد التسيير وتحسين مستوى التنمية البشرية والحد من الفقر. وفي هذا السياق نظم أخيرا ملتقى من طرف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع البنك العالمي لمناقشة مواضيع هامة ويتعلق الأمر بالحريات الاقتصادية والحكم الرشيد والفقر، وهي موضوعات جدية ليس فقط بالتحرك والمناقشة، ولكن أيضا باقتراح وضع الأدوات والآليات المناسبة لمعالجتها باعتبارها تشكل تحديا كبيرا بالنسبة إلى منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط عموما والجزائر على وجه الخصوص.



الإجمالي . أي أكثر من 740 مليار دينار، وارتفعت أكثر في السنوات المالية وحتى السنة الحالية واتصفت مع ذلك بعدم الفعالية بسبب نمط تسيير الخدمات العمومية، وقد أشار إلى ذلك المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في العديد من تقاريره وحذر من خطورة هذا النمط كما لاحظته البنك العالمي.

وحسب المؤسسة الدولية هذه، فإن مؤشر فعالية العمل العمومي يتراوح بين (-2,50 و +2,50) وهو الرقم الأكثر ملاءمة والجزائر من الدول الأقل فعالية في هذا الميدان.

وقد أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عدة تقارير أن نمط التسيير العمومي في مختلف القطاعات ولفترة طويلة تميز بغياب الشفافية والتساهل والفساد أو التبذير.

وتبين الشبكة الإجتماعية التي أقرتها الحكومة. منذ سنوات في إطار التضامن والتعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة، عدم التقييم الفعلي والجداد للسياسات العمومية، مما أدى إلى عدم فعاليتها في كثير من الأحيان، وهذا لاحظته المجلس الاقتصادي والاجتماعي، واتضح نتيجة ذلك أن عددا هاما من غير المستحقين استفادوا من الشبكة الاجتماعية الموجهة أساس لفئة معينة من المجتمع، وبالمقابل لم يستفد أشخاص محتاجون من هذا

الجهاز. وكذا تخصيص موارد مالية هامة لم يكن لها أي تأثير اجتماعي حيث لم تساهم في الحد من ظاهرة الفقر.

وعلى العموم، فإن الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب يساهم في انتشار الفساد الذي له علاقة بالنمو كما أظهر ذلك بعض المتدخلين خلال اللقاء، إذ كلما كان النمو ضعيف كلما كان مناخ الفساد أكثر ملائمة.

لكن، يبدو أن هذا الرأي ليس صحيحا دائما، فالجزائر سجلت في السنوات الأخيرة معدلات نمو معتبرة اعترف بها حتى صندوق النقد الدولي، وذلك بسبب الرخاء المالي الذي نتج عن التطورات المفاجئة لأسعار البترول في الأسواق الدولية، ومع ذلك لم يتحسن نمط التسيير في القطاع العمومي ولم يحد من انتشار الأمراض الاجتماعية كالرشوة والمحسوبية والجهوية واختلاس المال العام.

نزاهة التعاملات . مكافحة للرشوة

أظهرت تدخلات الخبراء والمختصين في الملتقى الذي نظمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع البنك العالمي، والذي تمحور أساس حول العلاقة القوية بين القيادة أو الحكم وبين التنمية، أن ثقل

الإجراءات أو كثرتها تؤدي دون شك إلى اللجوء إلى الرشوة التي تضره بالاقتصاد الوطني والاستثمار بوجه خاص.

وتلاحظ هذه الإجراءات على مستويات عديدة وفي قطاعات مختلفة كقطاع الجمارك والعدالة، كما تتضح أكثر في ميدان التراخيص الخاصة بالقيام بأنشطة أو استثمارات حيث تؤثر سلبا على المبادلات الخاصة بما تؤدي إليه من إضاعة الوقت وتثبيط العزائم لدى الأشخاص الراغبين في ممارسة ذلك، الأمر الذي يفتح المجال أمام الفساد والرشوة.

وقد تبين أن 38 بالمائة من الشركات الأجنبية العاملة بالجزائر لا تتعامل بنزاهة بل تمارس الرشوة للحصول على صفقات أو مشاريع . لذا فمهما يكن، فإنه حتى المنظمات والمؤسسات التي تعمل على مكافحة الفساد والرشوة في العالم، فإنها تساعد بطريقة أو أخرى على انتشار هذا الفساد وتفشي تلك الرشوة.

وتبقى نوعية القيادة أساسية في عصرنة أو عدم عصرنة الاقتصاد وفي تطور الاستثمارات أو تأخرها وأساسية أيضا في القضاء على الفساد أو تشجيعه، فهي التي تحدد مصير هذا البلد أو ذلك متطورا كان أم متخلفا.

رشيد لمواري

وتبقى نوعية القيادة أساسية في عصرنة أو عدم عصرنة الاقتصاد وفي تطور الاستثمارات أو تأخرها وأساسية أيضا في القضاء على الفساد أو تشجيعه، فهي التي تحدد مصير هذا البلد أو ذلك متطورا كان أم متخلفا .

المجلس التشريعي الفالسطيني يبارك أول حكومة وحدة وطنية



عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني والنواب والوزراء المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وكذلك قادة الفصائل والقوى الفلسطينية الذين قدموا وثيقة الأسرى كوثيقة للاتفاق الوطني لممارسة عملهم والقيام بدورهم كنواب للمجلس التشريعي الفلسطيني ومنح الثقة لأي حكومة قادمة. وتوجهت بالتحية للمملكة العربية السعودية وكافة الجهود العربية والاسلامية التي رعت ووفرت الأجواء وقادت للوصول إلى هذا الاتفاق.

أعلن المجلس التشريعي الفلسطيني استعداده للبدء في الإجراءات الدستورية والقانونية من أجل منح الثقة لأول حكومة وحدة وطنية ودعت هيئة رئاسة المجلس التشريعي في بيان لها يوم 08 فيفري 2007 إلى البدء الفعلي بالالتزام بكل ما جاء في "اتفاق مكة" والتعامل بروح وطنية عالية وعدم الانجرار لأي استفزازات قد يقوم بها البعض المرتبط بأجندة خارجية والعمل على عزل هذه الفئة" بعد هذا الاتفاق المبارك.

وطالبت بـ "رفع الغطاء التنظيمي والعشائري عن أي شخص أو فرد يخرق ما جاء به الاتفاق مهما علا شأنه أو منصبه". وقالت الهيئة أن الاتفاق يحتاج للتدخل الفوري من كافة الأطراف العربية والدولية للإفراج عن الدكتور

الإمارات العربية المتحدة

والقضائية وذلك في إطار مبدأ سيادة القانون وتكامل الأدوار والمسؤوليات في دولة المؤسسات".

ودعا الرئيس الإماراتي المجلس إلى تقديم أفكار جديدة "تطور العمل المؤسسي وترفع كفاءة الأجهزة التنفيذية والقضائية وتبسط الأمن وتقيم العدل وتحسن مستوى الشفافية والمساءلة وتشجع قيم النزاهة وتدعم الحقوق والحريات" مؤكدا على "ضرورة أن يتحلى المجلس بالقدرة والفاعلية وأن يكون أكثر التصاقا بقضايا الوطن وهموم المواطنين".

وشدد الشيخ خليفة على التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مشيرا إلى أن التطورات في المرحلة المقبلة لن تقتصر على المجلس الوطني فحسب "لأن برنامج التطوير الذي تبنته الحكومة هو مشروع وبرنامج عمل يقود المجتمع ويؤسس لنهضة تطلق طاقات الشباب".

وفي دعم واضح للمرأة الإماراتية بعد وصول تسع نساء إلى المجلس، وجه الشيخ خليفة بن زايد تهنئة خاصة للمرأة الإماراتية وهي تخوض تجربتها التشريعية الأولى، مشيرا إلى أنها "أثبتت جدارتها في مختلف مجالات العمل الوطني".



ديسمبر 2005 أن هذه الانتخابات الجزئية تمثل خطوة أولى في اتجاه المزيد من الإصلاحات ، و أنها ستؤدي إلى تنظيم انتخابات مباشرة.

وفي إشارة واضحة لمزيد من الإصلاحات في تعزيز دور السلطة التشريعية، قال الشيخ خليفة "سنصدر من التشريعات ما يعزز دور المجلس الوطني الاتحادي كسلطة تشريعية مساندة ومرشدة وداعمة للسلطتين التنفيذية

أعلن الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات يوم 06 فيفري 2007 عن خطوات إصلاحية لتعزيز دور المجلس الوطني الاتحادي كمجلس تشريعي .

وكانت الإمارات قد أجرت أول انتخابات برلمانية جزئية في ديسمبر الماضي، فاز فيها 20 عضوا من الإمارات السبع، فيما تم تعيين 20 آخرين من قبل حكام الإمارات، إلا أن الشيخ خليفة بن زايد كان قد أعلن في

نحو خطوات إصلاحية لتعزيز السلطة التشريعية و 09 نساء في المجلس

اختيار المصري ورجل الأعمال عبد العزيز الغرير رئيسا للمجلس الوطني الجديد ورئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح يهني

اختار المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات يوم 12 فيفري 2007 رجل الأعمال والمصري المعروف عبد العزيز بن عبد الله الغرير رئيسا للمجلس الوطني الاتحادي. والرئيس الجديد من بين الأعضاء الذين ستمتلكهم حكومة دبي ليمثلوا الإمارة في المجلس وهو من بين الأشخاص المدرجين على لائحة أكبر الأثرياء في العالم حيث تقدر ثروته بمليارات الدولارات ويدير إمبراطورية أعمال عائلية مترامية، وهو بالإضافة إلى ثروته الطائلة مؤهل تأهيلا علميا عاليا حيث حصل على درجته الجامعية من الولايات المتحدة. والغرير في بداية الأربعينات من العمر وقد حصل بعد معركة انتخابية مع اثنين من المنافسين على 23 صوتا فيما حصل اقرب منافسيه وهو محمد فاضل الهاملي على 13 صوتا ونال المرشح الثالث وهو عامر عبد الجليل الفهيم أربعة أصوات.



استحداث مجلس لشيوخ وتجمع الميثاق يحرز على الأغلبية فيه

في الخارج من قبل أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين.

وتكرس هذه النتائج سيطرة تجمع الميثاق ويتقدمه المستقلون بـ 34 مقعدا على غرفة مجلس الشيوخ بعد أن تمكن التجمع من الفوز بأغلبية مقاعد الجمعية الوطنية (الغرفة الأولى من البرلمان) بـ 55 مقعدا مقابل 41 لائتلاف قوى التغيير.

المشاركة في هذه الانتخابات بلغت 97,94 بالمائة حيث تحصل "تجمع الميثاق" على 37 مقعدا من مقاعد المجلس وعددها 53 فيما حصل ائتلاف قوى التغيير على 15 مقعدا. وسيجري انتخاب ثلاثة أعضاء بالمجلس يمثلون الموريتانيين المقيمين



فاز تجمع الميثاق في موريتانيا والذي يضم أحزاب الأغلبية الرئاسية السابقة والمستقلين بأغلبية مقاعد مجلس الشيوخ بعد إجراء الدور الثاني من الانتخابات في 04 فيفري 2007.

وذكرت مصادر إعلامية أن وزير الداخلية الموريتاني محمد أحمد ولد محمد الأمين أعلن أن نسبة

انتخاب رئيس جديد للبرلمان

حضر جلسة التصويت 211 عضوا من بين 275 إجمالي أعضاء البرلمان المشكل من عام 2004 على أسس قبلية.

يُذكر أن رئيس البرلمان السابق موجود حاليا في جيبوتي مع عدد آخر من النواب، ويرفضون العودة قبل انسحاب القوات الإثيوبية التي تدخلت في ديسمبر الماضي لطرد قوات المحاكم من العاصمة.

وكانت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حثتا الحكومة الانتقالية على إعادة شريف حسن شيخ لرئاسة البرلمان، واعتبرت أنه بإمكانه القيام بدور هام في تحقيق السلام والمصالحة.

انتخب البرلمان الصومالي وزير العدل شيخ آدم محمد نور مادوبي رئيسا له، خلفا لشريف حسن شيخ الذي أقيل من هذا المنصب يوم 17 جانفي 2007 بعد اتهامه بأنه مقرب من المحاكم الإسلامية.

وتم الانتخاب بعد منافسة قوية شهدت جلسة البرلمان في مدينة بيدوا على بعد 250 كلم شمال غرب العاصمة مقديشو.

وحسم التصويت لصالح نور مادوبي في الجولة الثانية التي تتطلب الفوز بالأغلبية البسيطة حيث نال 153 صوتا مقابل 53 لأقوى منافسه إبراهيم حسن.

ومادوبي زعيم حرب سابق وهو مقرب من الرئيس المؤقت عبد الله يوسف أحمد. وقد



حكومة مركزية جديدة تضم ممثلي القوميات البوسنية

الأحزاب الإسلامية الرئيسية على حقائب الخارجية والداخلية والدفاع وحقوق الإنسان واللاجئين وحصل الصرب إضافة إلى رئيس المجلس على حقيبتين أخريين هما وزارة التجارة الخارجية ووزارة الشؤون المدنية.

وذكر أن وزارتي (المالية) و(المواصلات والنقل) كانتا من نصيب كروات البوسنة.

وأوضح أن هذا التوزيع جاء ليحقق ما يشبه التوازن في نوع الحقائب الوزارية ونسب التمثيل فيها حيث كان رئيس المجلس في الدورة الماضية من المسلمين ليأتي الدور هذه المرة على ممثل الصرب.

بيد انه قال أن ممثلي الأحزاب الإسلامية حصلوا على أربعة حقائب وزارية كتعويض عن "تخليهم" عن رئاسة الحكومة.

و أضاف المصدر أن الأحزاب الإسلامية اختارت كحل وسط بينها وزير الخارجية سفين القلعي وهو شخصية بوسنية من أصول يهودية.

وذكر أن القلعي انضم خلال الحرب البوسنية إلى وزارة الخارجية حيث شغل منصب سفير البوسنة في واشنطن ويشغل الآن منصب سفير البوسنة في بلجيكا.



وقال نفس المصدر أن البرلمان استعرض في جلسة مطولة برنامج الحكومة كما ناقش خطة كل وزير وسيرته الذاتية كل على حدة في خطوة هي الأولى من نوعها حيث جرى ما يشبه الامتحان لكل وزير تضمن من بين أمور أخرى تقديم معلومات خطية عن ممتلكاته الشخصية وممتلكات أفراد أسرته.

وأضاف أن المجلس وافق بغالبية نسبية على أعضاء الحكومة التسعة إذ حصل ممثلو

انتخب البرلمان البوسني يوم 09 فيفري 2007 حكومة مركزية جديدة اثر مشاورات ومداولات مطولة تمكن خلالها ممثلو ستة أحزاب رئيسية من تشكيل حكومة ائتلافية.

وقال مصدر من البرلمان أن الحكومة الجديدة ستكون برئاسة ممثل حزب صرب البوسنة الرئيسي نيكولا شبيرتش وعضوية ثمانية وزراء يمثلون القوميات البوسنية الإسلامية والصربية والكرواتية.

الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس بوش يرسل مشروع ميزانية إلى الكونغرس تتضمن 245 مليار دولار إضافية للحرب في العراق وأفغانستان



ويأتي تحديد هذه المبالغ تحت بند الحرب في العراق وأفغانستان في مشروع الميزانية للمرة الأولى على الإطلاق منذ اندلاع الحرب في البلدين حيث درجت الإدارة في السنوات الخمس الماضية على أن يتم استقطاع المبالغ المخصصة للحرب من ميزانية المخصصات الإضافية التي تطلبها البنتاغون من الكونغرس بدلا من الميزانية الرئيسية.

ويتوقع أن تواجه الميزانية الجديدة عقبات كبيرة خلال عرضها على الكونغرس الذي يسيطر عليه الحزب الديمقراطي حيث كانت رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي قد تعهدت عقب فوز حزبا في الانتخابات النصفية الأخيرة بممارسة رقابة أكبر على الأموال المخصصة للعراق من دون التخلي في الوقت ذاته عن تلبية احتياجات القوات الأمريكية هناك.

وصف رئيس لجنة الميزانية في مجلس الشيوخ السيناتور الديمقراطي كينيث كونراد مشروع الميزانية المقدم من الرئيس بوش بأنه "مليء بالديون والخداع ومنفصل عن الواقع ويواصل قيادة أمريكا في الاتجاه الخاطئ".

بخطة الرامية إلى القضاء على عجز الميزانية في غضون خمسة أعوام مع تجنب زيادة مستويات الضرائب.

ويتضمن مشروع الميزانية تخصيص 245 مليار دولار إضافي لتمويل العمليات العسكرية في العراق وأفغانستان من بينها 100 مليار مخصصة إضافية في ميزانية العام الحالي و145 مليارا في العام 2008 ما يصل بتكلفة الحرب في البلدين إلى أكثر من 600 مليار دولار.

أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش يوم 05 فيفري 2007 عن إرساله مشروع الميزانية الفيدرالية التي بلغت 2.9 تريليون دولار إلى الكونغرس والتي تضمنت 245 مليار دولار إضافي للحرب في العراق وأفغانستان.

وقال الرئيس بوش في تصريحات مقتضبة للصحافيين عقب ترؤسه اجتماعا لمجلس وزرائه أن مشروع الميزانية المالية التي تبدأ في أكتوبر المقبل يتضمن تقليص الإنفاق الحكومي في عدد من القطاعات للوفاء

سريلانكا

رئيس سريلانكا يدعو نواب التاميل إلى الانضمام لعملية السلام



الانضمام إلى "مؤتمر كل الأحزاب" لإيجاد حل سياسي للصراع الدائر في البلاد.

وناشد أعضاء تحالف التاميل الوطني الممثلين في البرلمان "الذين لم ينضموا إلى الحوار حتى الآن أو التوصل إلى تفاهم معنا" الانضمام إلى طاولة الحوار من أجل حقن دماء الأبرياء من التاميل في شمال البلاد وتحريرهم من الخوف من الإرهاب.

دعا رئيس سريلانكا ماهيندا راجاباكسا يوم 04 فيفري 2007 أعضاء البرلمان التاميل إلى الانضمام إلى عملية السلام التي تشارك فيها كل الأحزاب السريلانكية وتهدف إلى إنهاء عقود من الصراع العرقي في البلاد.

ونقلت وكالة أنباء (برس ترست) عن الرئيس السريلانكي دعوته خلال خطاب متلفز ألقاه بمناسبة اليوم الوطني لبلاده في العاصمة كولومبو تحالف التاميل الوطني إلى

بلضاريا



للهيئة في أي دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

من جهتها ترى الأغلبية الحاكمة أن المبرر لإنشاء هذه الهيئة يستند على أن النظام القضائي في بلغاريا في الوقت الراهن لا يتمتع بالشفافية الكاملة مؤكداً على الضمانات الكاملة لاستقلال القضاء.

مرتبطة بالمجلس الأعلى للقضاء ويتم اختيار أعضائها من البرلمان وتعمل على مراقبة نشاط وعمل النظام القضائي في بلغاريا.

وترى المعارضة أن اختيار الهيئة من البرلمان سوف يملئ التوجهات السياسية لقوى الأغلبية البرلمانية وأنه لا يوجد مثيل

أقر أعضاء البرلمان البلغاري يوم 02 فيفري 2007 التعديل النهائي الرابع لدستور جمهورية بلغاريا وفق المتطلبات والمستويات الأوروبية التي أوصت بها المفوضية الأوروبية.

وجاء التصويت بموافقة 192 من النواب واعتراض 28 وامتناع ستة عن التصويت على التعديل الذي شمل البنود المتعلقة بالنظام القضائي في الدولة ورفع الحصانة الكاملة عن رجال القضاء والنيابة.

كما شمل التعديل إلغاء الالتزام الإجباري للتجنيد اعتباراً من الأول من جانفي 2008 وتحويل القوات المسلحة البلغارية إلى جيش عامل متخصص إضافة إلى إعطاء الإمكانية للسلطات المحلية بتحديد الضرائب والرسوم الخاصة بمناطقها.

وكانت أكثر النقاط إثارة للجدل هي المتعلقة بإقرار البرلمان ضمن التعديل في النظام القضائي تشكيل هيئة خاصة

البرلمان البلغاري يقر التعديل الرابع للدستور وفق المستويات الأوروبية

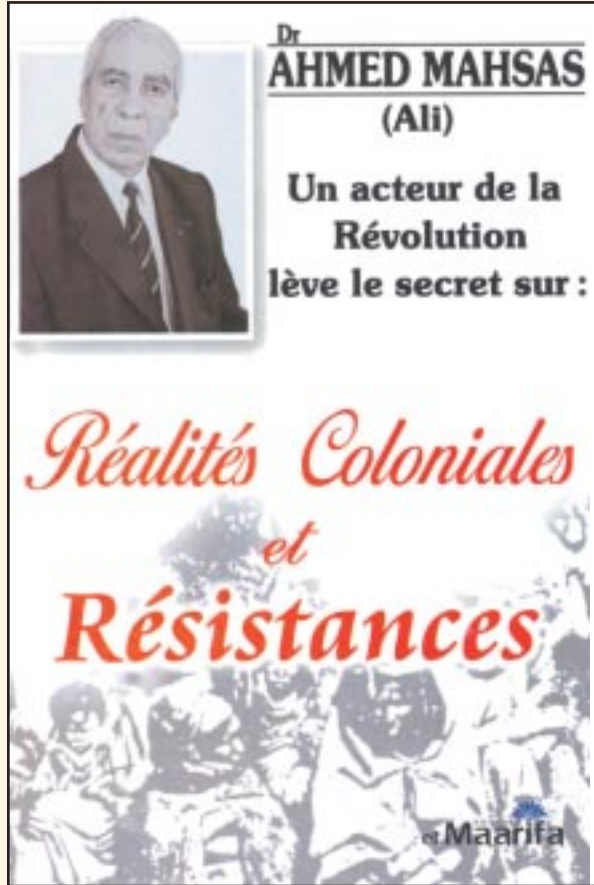
عضو مجلس الأمة المجاهد أحمد مهساس:

"حقائق كولونiale . . ومقاومات"

صدر عن دار المعرفة كتاب للمجاهد عضو مجلس الأمة أحمد مهساس بعنوان " حقائق كولونiale ومقاومات"، وهو عبارة عن رصد وتحليل لأرقام ومعطيات تبين مدى الغبن الذي عانت منه الجزائر تحت الاستعمار الاستيطاني ..وتكشف الإختلالات الواضحة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية..

الكتاب يستمد قيمته من مكانة وموقع المؤلف باعتباره صانعا للحدث ومشاركا فيه فضلا عن اعتماد الدكتور أحمد مهساس أدوات تحليل واستنتاج علمية أكاديمية في كتابه " الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى 1954 " والذي يعتبر " حقائق كولونiale .. ومقاومات " جزء منه.

يذكر أن الكتاب (الأصل) هو موضوع الأطروحة التي نال بها المؤلف شهادة الدكتوراه من جامعة السوربون الفرنسية .



العدد الـ 14 من مجلة "الفكر البرلماني"



العمل التابع للأمم المتحدة للوقاية من الحجز التعسفي

كما صدرت في المجلة دراسة بعنوان " الاستفتاء طريق الديمقراطية في الجزائر" للسيدة وسيلة وزاني باحثة قانونية.

أما ركن المنبر البرلماني في هذا العدد فقد خصص لقانون المالية المالية 2007، متضمنا نص القانون، الدراسة والمناقشة وأخيرا استنتاجات وتوصيات أعضاء مجلس الأمة

وفي الفكر البرلماني الدولي نشرت المجلة مقالا للسيدة

صدر مؤخرا العدد الـ 14 من مجلة «الفكر البرلماني» وقد تميز بعدد هام من الدراسات والبحوث تعلق بعضها بحقوق الإنسان من بينها الدراسة التي قام بها محمد بوديار عضو مجلس الأمة سابقا بعنوان "دور البرلمانات الوطنية في إقامة نظام عدالة منصفة وفعالة في حماية حق الإنسان في المحاكمة العادلة".

وإدارة أخرى بعنوان " دور البرلمان في حقوق طالبي اللجوء السياسي والهجرة من مخاطر الحجز الإداري التعسفي" للسيدة ليلي زروقي رئيسة فوج

Andres.B.Johnson الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي بعنوان "الاتحاد البرلماني الدولي آلية ديمقراطية لحماية وترقية حقوق الانسان.

كما خصصت المجلة بمناسبة مصادقة أعضاء مجلس الأمة على قانون الوظيف العمومي ركن "الوثائق البرلمانية" لتحليل قانون الموافقة على الأمر المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية من منظور مدى مساهمته في تفعيل الموارد البشرية في الإدارة العامة الجزائرية.

الجمعية العامة البرلمانية الخامسة الدولية لتقنية المعلومات



شارك السيد عمار بخوش ، مدير دراسات مكلف بالإعلام والسيد مولاي عبد الله سفيان، مكلف بالدراسات والتلخيص بمجلس الأمة في فعاليات الجمع العام الخامس للجمعية البرلمانية الدولية لتقنية المعلومات المنعقدة بمقر البرلمان الفنلندي (هلسنكي) خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 17 جانفي 2007.

للعلم فإن الجمعية البرلمانية الدولية لتقنية المعلومات تأسست سنة 2002 بسيول، وتوالت إجتماعاتها في بانكوك سنة 2004 وبرازيليا سنة 2005 وأخيرا في جوان 2006 بالرباط (المغرب).

الأجندة

1 الدورة 49 العادية لمجلس الإتحاد البرلماني العربي

التاريخ 26 - 27 فيفري 2007
المكان : الصقبة (الأردن)

2 الجمعية 116 للإتحاد البرلماني الدولي (UIP)

التاريخ 29 أفريل - 04 ماي 2007
المكان نيزا دويا (بالي)
(Nusa Dua Bali)

3 مؤتمر رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي

- التاريخ 07 - 09 ماي 2007
- المكان صنعاء (اليمن)

المجاهد عبد الحميد لطرش في ذمة الله



انتقل إلى رحمة الله عضو مجلس الأمة، رئيس لجنة الدفاع الوطني المجاهد المرحوم عبد الحميد لطرش بمستشفى بباريس بعد مرض عضال عن عمر يناهز 74 سنة. وعلى إثر هذا المصاب بعث رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة ببرقية تعزية إلى عائلة الفقيد وأسرة المجاهدين، كما بعث السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة ببرقية مهائلة إلى عائلة الفقيد.



- بتضحياتهم الجسام - استقلالها وسيادتها ، فأعدّ لهم المولى عز وجل أجرى وأعظم الثواب في جنة الخلد إن شاء الله.

ها أنت - يا أخي عبد الحميد - تلتحق بالشهداء ورفاق الجهاد من تولاهم الله برحمته الواسعة.

تشيّعك - اليوم - جموع إخوانك المجاهدين الذين يواصلون أداء الرسالة وحفظ الأمانة...

لقد رحلت عنا يا سي عبد الحميد بعدما تركت خلفك سجلاً ملؤه جلائل الأعمال المشرفة ، إذ ها قد التحقت بصفوف جيش التحرير الوطني وأنت شاباً في ريعان العمر، وخضت مع إخوانك المجاهدين والمجاهدات معارك ثورة التحرير ضد العدو الفرنسي الغاشم إلى أن تحررت بلادك واستعادت سيادتها الوطنية كاملة.

وواصلت العمل بكل جدية وتضان خلال مرحلة البناء والتشييد وإقامة النظام الوطني الجمهوري الديمقراطي الشعبي من موقعك ضمن الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، وكان لك دورك المشهود في بناء هذه المؤسسة الوطنية الدفاعية من خلال حرصك على المساهمة في تطويرها وعصرنتها ، فقلدك إخلاصك ووفائك المراتب السامية عقيداً ثم أميناً عاماً لوزارة الدفاع الوطني طيلة 13 سنة

كلمة التآيين

الفقيد وارى التراب يوم الجمعة 12 جانفي 2007 بمقبرة العالية، وقد ألقى السعيد عبادو ، الأمين العام للمنظمة المجاهدين الكلمة التآيينية التالية:

بسم الله الرحمن الرحيم
الله أكبر .. الله أكبر .. الله أكبر
" كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام "
صدق الله العظيم
- أيها الأخ العزيز عبد الحميد لطرش ...
- أهلك الكرام ،
- ورفاقك في الجهاد ،
- وصحبك في النضال ،

ومن عرفوك وأنت ما كنت في الوطنية الخالصة ، والمواطنة الصادقة، يقفون في هذه اللحظات الحزينة ليشهدوا لحظة الوداع الأليمة، مؤمنين بقضاء الله وقدره.

فإلى مثواك ... يا من كنت مجاهداً مغواراً في صفوف جيش التحرير الوطني البواسل،

إلى مآل المجاهدين المؤمنين ... يا من تشربت الإيمان بالجهاد درياً للحرية والاستقلال ... طوبى لك المثنوى بين السابقين من الشهداء والمجاهدين ، الذين أعادوا للجزائر



وحيث سجل لك التاريخ فيها الكثير من الإنجازات وكان ذلك بفضل ما حباك الله به من قدرات ومهارات قيادية مشرفة .

وها قد هباتك أكاديمية الجيش الوطني الشعبي لتصبح مثلاً في الوطنية وقوة في الانضباط غيوراً ورجل دولة مسؤول وقائد فذّ ودبلوماسي معنك ثم عضو بمجلس الأمة ، حيث كان حرصك الدائم على التواصل مع مؤسسة الجيش الوطني الشعبي من أجل إرساء قواعد مواطنة صالحة، وتعزيز قيم روح الدفاع الوطني في تكريس القوة والمناعة ودعم الأمن والاستقرار لبلادك، يحدوك في ذلك الحرص على بعث وتطوير ثقافة التفاعل بين مؤسسات الدولة خدمة للوطن والمصلحة العامة .

وفي هذا السياق رشحتك كفاءتك وتميزك لتبوء منصب رئيس لجنة الدفاع الوطني بهذه المؤسسة التشريعية إلى أن كان حكم العلي القدير .

وهكذا شاءت مشيئته تعالى أن ترحل عنا غداة انتهاء عهدتك هذه الأيام فيما أنت قد أكملت مهمتك وأديت الأمانة وتحملت المسؤولية كاملة بما عاهدناه فيك من جدية ومثابرة وتضامن ، فرحمك الله وأحسن مثواك .

نعم إن رفاقك يستحضرون الآن وسيحفظون مسيرة حملت خلالها تلك الجذوة النوفمبرية المتقدة أينما حلت في الوطن وفي أقاصي الأرض من إسبانيا وتشيكوسلوفاكيا إلى كوبا سفيراً لبلدك ، وقد قال في حقك رفيق دربك في الكفاح والبناء فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة "إنك تودعنا في صمت تاركاً لشباب الجزائر وأجيالها المتعاقبة سيرة عطرة ورصيلاً لا ينضب في أسلوب العمل والتفاني في أداء الواجب الوطني وارتهان النفس لتكون في سبيل رضى أبناء الأمة".

وبعد كل هذا المسار الطويل والحافل بناصع الأعمال ترأست أيها الأخ الكريم في مجلس الأمة عن جدارة لجنة الدفاع الوطني بهذه المؤسسة الدستورية الرفيعة وتميزت بالحيوية وبشدة الالتزام تأخذ باهتماماتك المبادرات القيمة ذات الأبعاد الوطنية الكبرى حيث انبريت لتحضيرها واحتضانها ضمن هذه المؤسسة وتحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية .

أجل لقد كنت حريصاً على بعث ومتابعة تلك الورشة الفكرية والعلمية والقانونية التي انطلقت بأيام دراسية حول "الدفاع الوطني" ثم بأيام دراسية حول "مفهوم الدفاع المدني" وكنت مع زملائك تتقاسمون استشراف آفاق تلك المبادرات التي لا تصدر إلا من رجل حنكته التجارب ، فأصلت فيه الخبرة وأشبعته حساً وطنياً رقيقاً وظللنا ننتظر أن تجتاز محنة الابتلاء لتعيد الحياة والحيوية لورشة الأفكار تلك ، لكن إرادة الله شاءت غير ذلك فهزت المنجوعة نفوسنا وأدمى المصاب قلوبنا ، لكننا لا نملك في هذه اللحظة العصيبة والمؤلمة إلا إبداء الرضى والتعجب عند الله عزّ وجل في هذا الموقف العسير ، وعزاؤنا فيك ما تركته خلفك من إرث الرجال المخلصين الغيورين على صفاء الرسالة وجلال الأعمال .

فاللهم ارحم فقيدنا الغالي وافسح له جناحك يا رب العالمين بين إخوانه الشهداء والمجاهدين والمؤمنين الصالحين .

إنا لله وإنا إليه راجعون

المرحوم كان من المجاهدين الأوائل لثورة نوفمبر 1954 ، كما ساهم بعد الاستقلال في بناء الدولة الحديثة وتنظيم الجيش الوطني الشعبي ، حيث تقلد أعلى المراتب العسكرية إلى أن أصبح أميناً عاماً لوزارة الدفاع الوطني عام 1969 ، كما كان سفيراً للجزائر لدى العديد من الدول من بينها كوبا وإسبانيا وفي سنة 2000 تم تعيينه عضواً بمجلس الأمة ضمن الثلث الرئاسي من قبل رئيس الجمهورية قبل أن يصبح رئيساً للجنة الدفاع الوطني بالمجلس .

القدس في خطر! فلنقف صفاً واحداً في مواجهة هذا الخطر والتصدي له



أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية على خطوة جديدة، في إطار سياساتها الرامية إلى تهويد مدينة القدس الشريف، بهدم سور خشبي وغرفتين قرب حائط البراق بالمسجد الأقصى الشريف وهدم طريق تل المغاربة المؤدي إلى المسجد الأقصى، الأمر الذي يهدد أساسات المسجد الأقصى المبارك ويعرضه للانهيار. وهذه ليست المرة الأولى التي تقوم بها إسرائيل بمثل هذه الحفريات تنفيذاً لمخطط واسع يستهدف هدم المسجد الأقصى وتهويد مدينة القدس الشريف.

إن ما فعلته قوات الاحتلال الإسرائيلية يمثل مساساً صارخاً بالمقدسات الإسلامية وبمشاعر المسلمين في مختلف أرجاء العالم. ويمثل، في الوقت نفسه، خرقاً فاضحاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

إن الاتحاد البرلماني العربي يدين بكل شدة هذه المحاولة الإسرائيلية الجديدة التي تستهدف المقدسات الإسلامية في فلسطين المحتلة، ويعتبر أن القدس والمسجد الأقصى هما خط أحمر لا يمكن القبول بالمساس بهما تحت أية حجة أو ذريعة. ويرى الاتحاد البرلماني العربي أن إسرائيل، باستهدافها مدينة القدس وحرمة القدسي، فإنها تستهدف جميع العرب والمسلمين لأنها تدرك أن الدفاع عن القدس والأقصى هو أحد أهم عوامل الوحدة والتضامن بين العرب والمسلمين.

ويطالب الاتحاد حكومات جميع البلدان العربية والإسلامية، وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بالتحرك الفوري لوقف الإجراءات الإسرائيلية التي تهدد الحرم القدسي الشريف وحرمة.

كما يناشد الاتحاد جميع الهيئات والمنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية وجميع برلمانات العالم. إدانة التعديت الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية في فلسطين المحتلة وتحمل إسرائيل مسؤولية التداعيات الخطيرة الناجمة عن ذلك، ويحث جميع حكومات العالم على الضغط على إسرائيل بكل الوسائل لوقف إجراءاتها العدوانية على مدينة القدس والمسجد الأقصى الشريف.

بيان صادر عن الاتحاد

البرلماني العربي

07 فيفري 2007



اليوم الوطني للمدينة



صادق مجلس الأمة يوم الثلاثاء 24 جانفي
2006 على القانون التوجيهي للمدينة.

«.. المدينة روح تطور العمران المتناظر مع المكان
والزمان وقاطرة التعمير .. والأمر يقتضي تجديداً
وإبداعاً .. وسهراً على صيانة وحماية ذاكرة
حواضرنا ..»

من رسالة رئيس الجمهورية
السيد عبد العزيز بوتفليقة